

دانييل لاجاش

وحدة

علم النفس

ترجمة

عبد ميخائيل رزق

دكتور صلاح مخيمر

مقدم الطبع والنشر
كتبة الأنجلو المصرية
٩٦ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

0171750



Bibliotheca Alexandrina

دانييل لاجاش

وَحْدَةُ عِلْمِ النَّفْسِ

علم النفس التجريبي وعلم النفس الطينيني

عبد ميخائيل رزق

أستاذ علم النفس
بكلية المعلمين بالقاهرة

الدكتور صلاح محير

أستاذ علم النفس
بكلية المعلمين بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٩٦٥

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

القاهرة

هذه ترجمة كتاب :

Daniel LAGACHE

L' UNITÉ
DE LA
PSYCHOLOGIE

Presses Universitaires
de France, 1949

الطبعة الأولى ١٩٦٠

الطبعة الثانية ١٩٦٥

مقدمة الترجمة

بقلم الدكتور صلاح مخيمر

قلة ليس بعدها من قلة ، ودلالة ليس وراءها من دلالة . فهذا الكتيب قد دل إلى أبعد حدود القلة ، ودل إلى أقصى غايات الدلالة . وهل هناك قلة كهذه القلة تتيج لك أن تتفهم الوحدة في كثرتها ، وأن تتيج الكثرة في إطارها الواحد ؟

إنك لتمضى بالقراءة فتمضى بك في أعمق فهم ، من « الطبيعية » إلى « الإنسانية » ، ومن « التجريبية » إلى « الكلينيكية » ، ومما ينضوي أقله ، إلى ما ينضوي أكثره ، من مدارس علم النفس ، تحت هذه النزعة أو تلك من نزعاته الرئيسية . تمضى بك القراءة المرة بعد المرة فتدرك في المرة ما مجرت عن إدراكه في المرات السابقة ، وتستبين وراء التباين المتعدد وحدة الصرح ، وتترامى لك جنبات الوحدة في تكثراتها المتباينة ، وتبايناتها الكثيرة .

لقد قرأت هذا الكتيب ما يزيد على المرات العشر ، فما شعرت قط بأني قد بلغت منه ما أريد ، وإنما هي في كل مرة آفاق جديدة تتفتح ، ومشأ كل تنتصب فتحفزني على التفكير وتبعثني على التأمل ،

فلا يزيدنى هذا كله إلا إعجاباً بأستاذى وما أُنِيج له من قدرة على
الإيجاز المحكم ، والانتهاء بالكثرة الكثيرة إلى الوحدة الواحدة ،
وبالنظرات المختصة والآراء المعتركة إلى الفكرة الإجمالية المصالحة ؛
كل ذلك فى ترفع منه عن إسفاف الصنعة وفى حرية مقتدرة
لأتعرف إكراه الوقائع .

حقاً ما أخصب الحياة وما أعمق العمر حين يكتب لبعضه أن يضع
فى قراءة مثل هذه الصفحات ! فن القراءة ما قد يفضل الكتابة ، ومن
الترجمة ما قد يفضل التأليف . فن كتب فليكتب فى هذا المستوى ،
وإلا فلا أقل من أن يحفظ على المادة جلالها وجلالها ، فحسبها ما تلقاه
اليوم من إسفاف صحافة « المتصحفين » ، وضحالة كتابة « المتكئين » ،
وامتهان الدعاة من « المحترفين » .

أول يناير ١٩٦٠

وحدة علم النفس^(١)

في سنة ١٩٣٦ كتب إدوار كلاباريد E. Claparède في إحدى مقالاته عن « علم النفس الوظيفي » ما يأتي :

« إن زميلنا مرتشيسون Murchison الأستاذ بجامعة كلارك ، قد اعتاد أن ينشر كل خمس سنوات مجلدا في « علوم » النفس (هكذا بالجمع) . فكانت هناك « علوم » نفس لسنة ١٩٢٥ ، وأخرى لسنة ١٩٣٠ . نجد علم نفس السلوكية ، وعلم نفس الأفعال المنعكسة ، وعلم نفس الدينامية ، والتحليل النفسي ، وعلم نفس الغرضية إلخ . وإن هذه « العلوم » ، لتعد بحق حصيلة جد هامة . ولكنها تدل بوضوح على أن علمنا ما يزال بعد في حالة من البدائية ! فليس هنالك غير علم طبيعة واحد ، وعلم كيمياء واحد . وبالمثل لن يوجد ، أو بالحرى لا ينبغي أن يوجد ، غير علم نفس واحد . »

(١) هذا المقال تطوير للدرس الافتتاحي في محاضرات علم النفس وهو الذي ألقى بالسوربون في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

فهل حقائق عام ١٩٣٦ ما تزال هي حقائق عام ١٩٤٧ ؟ إن « علوم » النفس لتصدمنا بتعددتها ، سيان اتصل الأمر بالموضوع أو بالمنهج أو بالنظرية. ومع هذا ، فإن المنظور لم يبق على حاله: فبعض الأفكار وجدت طريقها ، وبعض الاكتشافات التي كانت تبدو مرتبطة بمنهج معين ، قد تناولتها مناهج أخرى فدعتها وأثرتها . كما تبدت ، بين وجهات النظر أو النتائج ، قرابة أو مطابقة كان يجبرها اختلاف المصطلحات . ومن هنا فإن عالم النفس في سنة ١٩٤٧ لمو في موقف أفضل ، يتيح له أن يستبين ما هي ، أو ما يمكن أن تكون عليه ، وحدة العلوم النفسية .

* * *

إزاء موقف المباء هذا ، نجد أمامنا طريقتين : أما الأول فينحصر في استعراض منهجي لقائمة « علوم » النفس ، استعراضا يطول أمره ولا شك ، مما يحيلنا إلى الطريق الثاني ، وينحصر في استخلاص الاتجاهات الرئيسية . وهنا نتساءل عما كانت عليه اهتمامات علماء النفس ، الذين حاولوا التأمل في علمهم ، فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٠ ،

من الناحيتين المذهبية والإبستمولوجية^(١) . ونستطيع أن نجمل هذه الاتجاهات في المآزق التالية : علم الطبيعة أم علم الإنسان . (فالون Wallon ١٩٣١ ، مولر - فراينفلز Muller-Freienfels ١٩٣١) . فمن الممكن أن نرمس نزعة سيكولوجية « طبيعية » ونزعة سيكولوجية « إنسانية » . بل ومن الممكن أن نعارض ما بين النزعتين نقطة نقطة ، وإن كان ذلك بطريقة إجمالية عريضة ، كما سنرى فيما يلي :

فالنزعة الطبيعية والنزعة الإنسانية تتصوران الوقائع السيكولوجية تصوراً مختلفاً . النزعة الطبيعية تميل إلى استبعاد الشعور ، وتعالج الوقائع السيكولوجية بوصفها أشياء . وتجده هذه « الشئئية » أمعن صورها وأكملها في السلوكية الوطسونية^(٢) . فموضوع علم النفس هو السلوك

(١) الإبستمولوجياى الدراسة النقدية للمعاير والمناهج المتبعة فى البحث . (المترجمان)

(٢) فعلم النفس فى رأى السلوكية التى أقامها واطسون J. B. Watson ينبغى أن يستند فحسب إلى ملاحظة السلوك الخارجى ، فى استبعاد الاستبطان ، ودون ما اعتبار للشعور . فتفسر السلوك ميكانيكى .

من حيث هو خارجي ومادي^(١). أما النزعة الإنسانية، وهي أمعن في التقليدية، فتسلم بأن الوقائع السيكولوجية هي «حالات شعورية» (سارتر ١٩٤٠)، أو «تجارب حية» (و. شترن ١٩٣٥)، أو «تعبيرات» (ياسبرز ١٩٣٣ — دانييل لاجاش ١٩٤١) نقرأ فيها التجارب الحية التي يعيشها الآخرون. فعلم النفس الإنساني النزعة لا يركز اهتمامه على السلوك المتاح للملاحظة، وإنما على الكيان الحي، بمعنى الوجود كما يعيشه الشخص.

وتتجاهبه النزعتان الطبيعية والإنسانية فيما يتصل بالعلاقة ما بين الكل والأجزاء. وهنا نجد أن النزعة الطبيعية هي الأقرب إلى التقليدية بإقرارها أسبقية الأجزاء والقوانين الجزئية. «فالفعل المنعكس الشرطي» مثلاً، هو في رأي الكثيرين سلوك بسيط وأولى؛

(١) انظر بول جيوم : «إن سلوك الكائن الحي هو مجموع استجاباته المتاحة للملاحظ خارجي. وعليه فالأمر يتعلق بوقائع فيزيائية؛ وعلى طرائق التسجيل والقياس المألوفة تنطبق بالتالي عليها من حيث المبدأ، بنفس الدقة وبنفس الأحكام مما يصدق على أية وقائع فيزيائية. وتنحصر الدراسة السيكولوجية لهذا السلوك في ربطه بالموقف الذي ينشأ فيه. وكلمة «الموقف» تشير هي أيضاً إلى شروط فيزيائية متاحة للملاحظة الخارجية، بالدقة والإحكام العلميين.» (1938, 8008-11).

و « العادة » هي تسلسل أفعال منعكسة شرطية ، و « الشخصية » هي جمع عادات . (تلسكان ١٩٤٢ ص ١٩٥ - ١٩٩) . أما في النزعة الإنسانية فالكمل سابق على الأجزاء ، ولا يمكن أن يعاد بناؤه ابتداء من أجزائه . فكل واقعة سيكولوجية لا يمكن إلا بطريقة مصطنعة أن تعزل عن جملة علاقات الكائن الحي بالبيئة ، أو بتعبير « إنساني » ، عن جملة علاقات الشخص بالعالم . فالشخصية وحدة كلية ، تكشف عن نشاط ثري ، تنبئ دراسته لفهم الحياة النفسية . وبمشككاً الشخصية مشكلة رئيسية .

وعندما نتناول مسألة معقولة الوقائع السيكولوجية ، وهي « علوم النفس » الطبيعية النزعة تقيم قوانين شبيهة بقوانين الطبيعة مصاغة ما أمكن في علاقات كمية ، تسمح « بتفسير » الظواهر ، بمعنى أنها تسمح بردها إلى عدد قليل من العناصر المكونة الأولية ، هذه الظواهر التي تترجم خصائصها الأساسية في « منحني » ، كما هو الشأن مثلاً في قوانين التناغم . أما علم النفس الإنساني النزعة فيستند لا إلى القوانين ، وإنما إلى إنماط مثالية ، أو إلى علاقات مثالية ، هي إجمالاً *synthèses* واضحة المعالم تعين على « الفهم » ، أكثر مما تعين على « التفسير » . فدراسة الشخصية تتطلب منهجاً ، لا كياً

إحصائيا ، بل كفيًا ، يستند إلى الحدس والمذاق الفنى . وليس لثل .
هذه الدراسة أن تغفل الجوانب الجسمية التى تعبر بها الحياة عن نفسها
(ياسبرز ١٩٣٣ — لاجاش ١٩٤١) .

وتجابه النزعتان الطبيعية والإنسانية أيضا فيما يتصل بتصورهما
للجوهر المقوم للحياة النفسية . فالنزعة الطبيعية ، بتشبهها بالمعطيات
المادية المتاحة للملاحظة الموضوعية ، لا تسلم بجوهر مقوم غير عضوى .
فى حين أن النزعة الإنسانية تولى على العكس اهتماما كبيرا للكشف .
عن مجاهل « الطبقات العميقة » للجهاز النفسى ، « للاشعور » ،
« لسيكولوجية الأعماق » .

وأخيرا تفرق النزعتان الطبيعية والإنسانية فيما يتصل بموقفهما
من الغائية والقيم . فبينما يلفظ علم النفس « الطبيعى » الغائية والقيم ،
بسبب طابعها الذاتى ، فإن علم النفس « الإنسانى » يلح عليها .
بالأهمية . فعلم النفس ينبغى أن يكون « وظيفيا » ؛ و « التكيف » .
هو المشكلة المركزية فى علم الحياة وعلم النفس . وعالم الكائن الحى هو
دوما عالم قيم .

ومع أن كل تعارض من هذه التعارضات الخمسة هو فى ذاته

حقيقي ، وله دلالاته ، فإننا لا نجد بالكاد مدرسة تنضوي تحت راية النزعة الطبيعية ، أو تحت راية النزعة الإنسانية على نحو ما ميزناها مسلة بكل مبادئها الأساسية دون استثناء .

ونستطيع أن نضع ضمن معسكر « علوم » النفس الطبيعية النزعة أتباع فنت Wundt داخل ألمانيا وخارجها^(١) ، وأتباع ريبو Ribot في فرنسا . ولكن مدرسة فور تسبورج Wurzborg اشتغلت بالاستبطان التجريبي^(٢) . وينظر علم نفس الجشطلت إلى الوحدات الكلية المنتظمة البنية باعتبارها أولية^(٣) . والسلوكية ، بأخذها

(١) وللم فنت (١٨٣٢ - ١٩٢٠) هو مؤسس أول معمل لعلم النفس (ليزج ١٨٧٩) وأول مجلة سيكولوجية خالصة .

(٢) هي طريقة استخدمها الفريد بينيه واستخدمتها مدرسة فور تسبورج . وهنا يتم المحرب بوصف التجربة الحية للشخص أكثر مما يهتم بالسلوك الخارجي أو بنتائج السلوك . واستخدمت هذه الطريقة بصفة خاصة في دراسة التفكير . ولقد صاغ الفريد بينيه وصاغت مدرسة فور تسبورج - في نفس الوقت تقريبا - نظرية التفكير بغير صور .

(٣) يتمسك علم نفس الجشطلت منذ فيرتهايمر Wertheimer بطابع الوحدة الكلية للوظائف العقلية ، وذلك في «معارضة» «النزعة» السيكلوجية .

بالمسألة « الوظيفية » ، أى بنكرة أن كل سلوك يتخذ من خفض التوتر دلالة ، إنما تتنازل تنازلاً هاماً أمام « الفائية » . ولعل علم نفس الأفعال المنعكسة^(١) هو الذى يأخذ وحده بكل بنود النزعة الطبيعية . ومع ذلك « قانون الأثر » وضرورة « التعزيز » فى نشأة الاستجابات الشرطية وفى استمرارها ، قد تعدان خروجاً على السنة « الميكانيكية » الصارمة^(٢) . ومن هنا جاهد البعض كما يحرر الاستجابة الشرطية من استرقاق التعزيز وحاجتها إليه (هاريس ١٩٤٦) .

ولنتحول الآن إلى المعسكر الإنسانى : وما موقفه بأحسن حالا .

(١) علم نفس الأفعال المنعكسة هو من حيث المبدأ دراسة للأفعال المنعكسة ، وهو واقع الأمر دراسة الأفعال المنعكسة الشرطية ، وتفسير للسلوك عن طريق التصریط . ويطلق البعض اسم « ما وراء علم نفس الأفعال المنعكسة » Métaréflexologie على استخدام علم نفس الأفعال المنعكسة التجريبي فى التفسير النظرى وغير المباشر للسلوك .

(٢) يقرر قانون الأثر بصفة أساسية أنه « متى تساوت جميع الظروف الأخرى » فإن الاستجابة نغز عن طريق النجاح ، وتضعف أو تنمحى (أو تستبدل) لأثر الفشل . فإذا تم تعزيز الاستجابة الشرطية « بإثابة » أو « عقاب » فإنها تضعف وتنطفئ . ومن الممكن أن تصاود الطيور بصورة تلقائية .

فالفلسفة « الظاهريانية » *phénoménologie*، وعلم النفس « الفهمي »،
 وفلسفة « التجربة الشخصية » *personalisme* ^(١)، والتحليل
 النفسى، تمثل كلها، من نواح مختلفة، اتجاهات « إنسانية ». ولكن
 الفلسفة « الظاهريانية »، تقف موقف العداء من تصور « اللاشعور »،
 أو هي تنكره بصورة صريحة (سارتر ١٩٣٩ ص ٢٤). والتحليل
 النفسى يحمل آثاراً قوية من النزعة الطبيعية (هارتمان، ١٩٢٧).

وهكذا يضعف الفاصل، ولكنه لم يندح بعد. فصرامة
 التعارض تجد ما يحدها في تشابك المدارس والمذاهب. والحق أن
 النزعتين الطبيعية والإنسانية ذاتها لا تمثلان غير مجرد اتجاه عام،
 ولن يابثا، متى حاولنا أن نحدد لكل منهما موقفاً نوعياً، أن يتكشفا
 كتصورين غير ثابتين.

والاختيار ما بين النزعتين الطبيعية والإنسانية يمكن أن لا يصدر
 إلا عن دوافع شخصية. فإن التعارض بينهما يذكرنا بتعارضات أخرى
 تقليدية: الفكر الرياضى وفكر المذاق الرفيف، الفكر المجرد

(١) يتخذ علم نفس « التجربة الشخصية » من « الشخص » الإطار المرجعى
 المطلق فى علم النفس (شترن ١٩٣٥).

والفكر العياني ، الفكر التحليلي والفكر التركيبي . والاختيار ما بين النزعتين الطبيعية والإنسانية يحيب ، في المستوى العميق ، على حاجات الشخص الوجدانية ، ومحاولاته حل مشكلاته الخاصة . ولكن إذا لم يكن الاتجاه إلى النزعة الطبيعية أو الإنسانية في حقيقة الأمر ، غير مسألة شخصية ، فإننا لا نرى سبيلا إلى الخروج من هذا المأزق ، اللهم إلا عن طريق التحليل النفسي لعلم النفس وعلمائه .

وليس من المستبعد بحال أن يتعلق الأمر بمسألة « واقعية » ، وأن يكون من الممكن بالتالي أن نحدد ، عن طريق الوقائع ، من هو على حق ومن هو على باطل . وإنه وإن تكن قضايا الفريقين متعارضة في عصر واحد ، فليس لهما مع ذلك نفس العمر . وبصورة عامة ، يمكن القول أنه باستثناء « السلوك » الذي وضع حديثاً في معارضة « الشعور » (واطسون ١٩١٣) ، فإن قضايا الجانب الإنساني هي بمثابة رد فعل تجاه قضايا الجانب الطبيعي ؛ فبدأ « الوحدة الكلية » يحابه « الذرية السيكلوجية » ، و « الفهم » يحابه « التفسير » ، و « اللاشعوري » يحابه « الفسيولوجي » ، و « الوظيفية » تحابه « الميكانيكية » . وليس من شك في أن تاريخ الفكر البشري ، يمكن أن

يبدنا بحجج تكشف عن أن رد الفعل هذا إن هو إلا نكوص وهجمة مضادة من جانب مبدأ « الأنيميا »^(١) animisme . ولكننا نستطيع أيضاً أن ننظر إلى رد الفعل هذا على أنه محاولة تتلمس تحقيق التلاؤم مع الواقع ، ذلك الواقع الذى كان ينظر البعض إليه فى الماضى نظرة مشربة بالواقعية المسرفة والمنطقية المتطرفة ، وذلك حسب ملاحظة عميقة لياسبرز ، ذلك الواقع الذى حاول البعض فى الماضى أن يقدم عنه ، وفق أنموذج مستعار من العلوم الطبيعية ، مخططاً هيكلياً مسرفاً فى البساطة^(٢) . وعليه ينبغي أن نسلم بأننا لسنا أمام اتجاهات تستحيل زحزحتها ، وبأن تجابه المبادئ ، وبأن التشابك ما بين النزعة الطبيعية والنزعة الإنسانية ، إنما يمثل لحظة من لحظات تاريخ الفكر ، ويشير إلى حركة دىالكتيكية لاتعدو فى الواقع أن تكون غير جهد جماعى للعلماء فى البحث عن الحقيقة .

(١) مبدأ الأنيميا هو القائل بوجود الأرواح فى الأشياء المتحركة (الترجان) .

(٢) وعندما نكون أطفالاً ، نرسم الأشياء أولاً ، لا كما نراها ، بل كما نتخيلها . وكذلك حالنا كعلماء نفس ومعالجين نفسيين ؛ فلما نتمز أولاً بمرحلة تخيل فيها ما هو نفسى ، بطريقة معينة ، قبل أن نلتقل إلى المرحلة التى تتخلص فيها بمرن الأحكام اللبئية فنرى ما هو نفسى مباشرة على ما هو عليه : (ياسبرز ١٩٣٣ ص ٤٩) .

وهكذا نجد أن التصور « الشيئي » الصارم « للسلوك » قد تطور . فبعد أن كان هذا التصور « جزئياً » وميكروسكوبياً عند واطسون ، أصبح « كلياً » وماكروسكوبياً عند كاتور Kantor وتولمان Tolman ، ويسلم في الوقت نفسه بدلالات محايثة للسلوك . (تيلكان Tilquin ١٩٤٢) . وإذا بدا من ناحية أنه يصعب من وجهة النظر البيولوجية أن نفكر أن بزوغ الشعور حدث ذو أهمية ودلالة ، فإنه يتحتم أيضاً من وجهة النظر نفسها أن يتخذ اغتنام الشعور مكانه بين جملة معطيات علم النفس .

فبدأ الوحدة الكلية يميل إلى أن يصبح تصوراً عاماً تأخذ به كل تيارات علم النفس ؛ بل إن هذا الإهتمام بالوحدة الكلية هو طابع مشترك ما بين علم النفس والاتجاه العام للفكر والعلم .

ومهما يكن أسلوب التعبير ومصطلحاته ، فينبغي أن نعرف بأن أى تفسير يجاهد في تتبع المسالك البشرية في كل منرجاتها يتحتم عليه أن يواجه دوافع ووسائط تتخفى في معظمها على أرباب هذه المسالك .

فإن الفكرة القائلة بأن عالم الكائن الحي هو عالم قيم ليست

بالفكرة القاصرة على علم النفس التأنيسي النزعة . فعمل النفس مهما
 أمعن في النزعة التجريبية لا بد وأن يسلم بنسبية شدة المثير . فليس
 القياس الفيزيائي للمثير بتقويم موضوعي له . ذلك أن شدة المثير وفاعليته
 ترتبطان بينية الكائن المصنوع ، موضوع التجربة ، وبحالته الراهنة ؛
 ومن باب أولى ، وفي مستزى أكثر تقدماً ، فلأن « يعيش الكائن »
 موقفاً فليس معنى ذلك أن يكون عنه معرفة موضوعية وبإبسه ، وإنما
 يكون ذلك منه ضرباً من الاستجابة قد تم بالنسبة لهذا الموقف ، وإن
 يكن على الأقل في صورة اتجاه إزاءه ^(١) .

وهكذا فإننا إذا ما نظرنا إلى الأمر ضمن الإطار العام لتاريخ الفكر ،
 نجد من الأسباب القوية ما يدفع إلى الاعتقاد بأن عالم النفس إنما هو
 في موقف منفتح في صراع بسبيله إلى الانتهاء ، وليس في موقف
 مغلق ، كما كان يمكن أن تكون عليه الحال لو أن أمر الاختيار ما بين
 النزعة الإنسانية والنزعة الطبيعية يرجع فحسب إلى حاجات ذاتية ،
 وتفضيلات شخصية . وهذا هو عين ما تنبيهه إذا ما حددنا ، وإذا
 ما قارنا ، طرائق علماء النفس في العمل .

(١) ولقد ألح هنري فالون H. Wallon بصورة خاصة على أهمية الأوضاع
 الجسدية كاستجابات ، عند دراسة ظواهر السلوك (فالون ١٩٣٣ و ١٩٤٤) .

وأولى هذه الطرائق ، هي هذه التي طالعها شهر بها الأمريكان
تحت اسم « علم نفس الأرائك » armchair psychology ،
psychologie de fauteuil : « إذا كانت النزعة التجريبية هي
طوطمنا ، فإن علم نفس الأرائك يصبح لنا التابو » (د . ب .
كلاين D. B. Klein ١٩٤٢) . ويزداد النضج الفكري فيزداد
التراجع عن هذه الصرامة ، ويسهم نجاح النزعة التجريبية ، بما
لا يقل عن إسهام فشلها ، في تهئية عالم النفس أكثر فأكثر
للاعتراف بفاعلية التجريب مع خصوبة النظرية . « فالقياس التجريبي »
للشخصية ، تستحيل إقامته بغير استبصار تمهيدى « بأبعادها . » (تشيرشان
وأ كوف ١٩٤٧ C. W. Churchman et R. L. Akoff) .
ويختتم د. ب. كلاين مقاله الذي سبقت الإشارة إليه باستحضات « التجريبي
المتزمت » على أن يضع « أريكة » في معمله . ولكن هذا
التقريب لا يعنى امتداح التأمل المكتبي الصرف ، لا ولا مجرد ملاحظة
الهواة مهما كان حفظها من الثراء والحدس . ويشتمل « علم
نفس الأرائك » ، فيما أعتقد ؟ على علوم النفس غير التجريبية :
علم النفس الكلينيكي بالمعنى الواسع ، والتحليل النفسى ، هذا التحليل
الذى يتم بالفعل « على أريكة » . فبحوث « النفسانيين » ، ممن

ينقصهم أو ينعدم عندهم التكوين العلمى ، غالباً مالا تتخطى مرحلة الوصف الذى كان يمكن أن يكون على ما ينبغى ، لو أتيت له حراية بالتكنيكات ومعرفة بالنظريات . وعلى الرغم من الأمثلة الشهيرة ، وإن تكن نادرة ، فإن « النظرين » الخللص ، ما كانوا يخسروا شيئاً من الدخول إلى حقل التجربة . وهذا صحيح إلى حد أنه ليس من الجائز أن تتلكأ واقفين عند العمليين الخللص ، أو عند النظرين الخللص ، وإنما نضع موضع الاعتبار « نهجين كبيرين » لتناول المشكلات السيكلوجية ، نهج التجريبيين ونهج الكلينيين . ففى طريقتهما فى العمل إنما تتجابه بصورة عيانية النزعتان الطبيعية والإنسانية .



وليس من شك فى أن علم النفس التجريبي والمقارن يحدد نفسه ، من نواح عدة ، فى وضع أفضل يتيح له تحقيق وحدة علم النفس وتكامله مع العلوم الأخرى . فعلم النفس المقارن ، وليس غيره ، هو الذى يستطيع أن يكون عاماً . فعلم نفس الكائنات البشرية ليس له من حيث المبدأ أهمية تزيد على علم نفس الكنفر ، أو علم نفس خلد الماء . Ornithorynque . هذا إلى أن المقارنة مع الحيوان تتيح لنا فهماً أفضل للكائن البشرى ، وهذا ما كتبه بول جييوم فى كتابه « علم

نفس الحيوان » : « قيادراجه ضمن المنظور المسائل لعالم الحيوان »
يصبح الإنسان ولا شك أقرب إلى الفهم ، فتبين على نحو أفضل
الشبه بينه وبين الكائنات الدنيا ، وأيضاً تفوقه الحقيقي . » (بول
جيوم ١٩٤٠ ص ٢٠٦) . هذه سطور ، من بين كثرة
كثيرة ، تعبر عن فكر سيكولوجي يتسم بالوحدة ، وعن آراء تفيض
بثراء المادة ، والنفاز ، والمنطقية ، والإرهاق . ومن ناحية أخرى ،
تتيح الاستمانة بالحيوان استخداماً فسيحاً للطرائق التجريبية ، الأمر
الذي يتيح لعلم النفس صرامة شبيهة بصرامة علوم الطبيعة .

وتجد الطريقة التجريبية المقارنة ما يحدها في هذه الصعوبة ، صعوبة
تناول المسالك البشرية تناولاً تجريبياً . ولنوضح الأمر : فإن سلوك
الكائنات البشرية يمكن ولا شك أن يكون موضوعاً وأداة
لأبحاث تجريبية . وهناك كثرة من التكنيكات التي تسمح بدراسة
قطاعات « محددة » من السلوك عند الإنسان ، تحت ظروف شبيهة
بظروف البحث التجريبي على الحيوان . وغالباً ما تكون النتائج
واحدة . ومن ذلك أن منحنى التعلم يتميز بنفس الخصائص ، سياتي
تعلق الأمر بتعلم فأرلتاهة ، أو بتعلم إنسان لمقاطع عديمة المعنى . وعندئذ
يمكن لقوانين السلوك ، التي ثبتت تجريبياً ، أن تستخدم لإقامة
تأويل نظري وغير مباشر للسلوك العياني عند الإنسان . أما الدراسة

التجريبية المباشرة لهذا السلوك العياني عند الإنسان فأمرها أشد عناء
بكثير . وذلك لأن الأمر يتعلق هنا بمواقف يستحيل أو يصعب جداً
خلقها أو ضبطها بطريقة صناعية ، وذلك لأسباب أخلاقية أو تكتيكية:
فسيكولوجية غير الحب ، والجريمة العاطفية ، والانتحار ، ليس لها
أن تأمل من التجريب إلا القليل . ومن هنا ذهب البعض ، بل ولا
يزال الكثيرون يذهبون ، إلى أن حياة الإنسان على هذه الأرض ،
إن هي إلا مجال الدراسة الأدبية . وفي الحق إن علم نفس السلوك البشري
قد ظل حقبة طويلة مدين الأدب . ولا يزال صحيحاً حتى اليوم أن
التكوين السيكلوجي المكتمل يصعب تصويره بغير معرفة مستفيضة
بالآثار الأدبية الكبيرة ، وذلك ، على وجه التحديد ، لأنها تقدم
وصفاً للسلوك البشري في صورته الإجمالية وكوحدة كلية . ولكن
العلاقة ما بين علم النفس والأدب قد انعكست ، فأصبح الأدب مدين
علم النفس ، وبذلك حدد الأدب وظيفته الجديدة كوسيلة من وسائل
الثقافة السيكلوجية والإنسانية . فالدراسة العلمية للسلوك العياني البشري ،
تظل على الرغم من الأبحاث التجريبية التي لا يقل نفعها عن تألقها ،
نظل ، قبل كل شيء ، ميدان علم النفس الكلينيكي .



وعلى الرغم من الرنين الطبى لمصطلح « علم النفس الكلينيكى » فإن هذ المصطلح لا يعنى « علم النفس الباثولوجى » ، وإن كان علم النفس الكلينيكى يحتضن ، فى كل واحد ، المسالك التكيفة والمسالك المضطربة (د . لاجاش ١٩٤٦) . فالطابع الإنسانى للموضوع لا يخصص علم النفس الكلينيكى بقدر ما يخصصه اتجاهه النهجى : فتناول السلوك ضمن منظوره الخاص ، والكشف فى أقصى أمانة ممكنة عن طرائق الكيان والاستجابة عند كائن بشرى عيانى برمته فى اشتباكه بموقف ، ومحاولة استخلاص دلالة هذا السلوك وبنيته ونشأته ، وتبين الصراعات الدافعة اليه والوسائل المتجهة إلى فض هذه الصراعات ، ذلك بايجاز هو برنامج علم النفس الكلينيكى . ويمكن صياغة الاختلاف المميز للاتجاه الكلينيكى عن الاتجاه التجريبي فى الصورة التالية: فالجرب يخلق موقفاً ويضبط بطريقة مصطنعة كل عوامله ، فلا يغير منها فى الآن غير عامل واحد ، حتى يتسنى له أن يدرس الاختلافات النسبية فى الاستجابات ، مسقطاً من حسابه الرحلة الكلية . وإن التعبير : « متى تساوت جميع الظروف » إنما يمثل تحفظاً تعظيماً فى الطريقة التجريبية . أما الكلينيكى فهو إذ لا يستطيع استحداث الموقف ، ولا يستطيع على الأخص ضبطه بحيث يعزل عنصراً عن الظروف الشارطة

له فإنه يجاهد للاستعاضة عند ذلك بتعدد مكان العوامل التي تعنيه ضمن جملة الظروف الشارطة . ومن هنا ضرورة البحث التقني الدقيق الشامل . وهكذا فالجرب والكلينيكي يسلكان سبيلين مختلفين لبلوغ نفس الهدف : ألا وهو ضبط الظروف الشارطة للسلوك ؛ الجرب باستبعاد جملة الظروف الشارطة متناولا على حدة « متغيراً مستقلاً » ، والكلينيكي بإعادة بناء الوحدة الكلية للظروف الشارطة . ونستطيع أن نتصور كيف أن الاتجاه الأول يمكن أن يتأدى إلى علم نفس « ذرى النزعة » أو جزئي الطابع ، بينما يتأدى الاتجاه الثاني إلى علم نفس إجمالي أو « كلي الطابع » ، كيف يمكن للأول أن ينتهي إلى علاقات مطلقة ، « لا تاريخية » ، بينما ينتهي الثاني إلى « تاريخ حالة » .

ولقد كان علم النفس الباثولوجي ، وما يزال ، خير مدرسة في نظر علم النفس الكلينيكي ، وذلك من الوجهتين التكنيكية والنظرية على السواء . فمن طريق دراسة « الحالات » يتعلم النفساني كيف يتناول الكائنات البشرية ، وكيف يجرها إلى أن تكشف عن ذاتها ، وكيف يتصور حياتها وسلوكها ، مستعينا بالملاحظة و « التأويل الفهمي » للمسالك من حيث هي تعبيرية وذات دلالة (د. لاجاش ١٩٤١) -

ويجسد النفساني أيضاً في دراسة الحالات الطريق المباشر إلى صميم المشكلات الإنسانية . فإن ما يعنى النفساني ليس « الباثولوجية العقلية » ، بما تنطوي عليه من وصف تقليدي للأمراض ، بل وليس هو إفادة الدراسات النفسية من الاضطراب « العقلي » على نحو ما كان يفهمه قديما علم النفس الباثولوجي لاختلالات الذاكرة والكلام والشخصية ، وإنما الذي يعنيه هو الكائن البشري من حيث هو حامل لمشكلة ، ومشكلة ساء حلها . تلك في الواقع هي صورة الحياة الإنسانية ، أو بالحرى صورة الحياة على وجه الإطلاق : فالحياة صراعات متعاقبة ، ومحاولات وأخطاء ، وفقدان للتكيف ثم استعادته . فالمشكلة المركزية في علم النفس — وفي علم الحياة — هي التكيف ، بمعنى الصراع وفض الصراع . فالحیوان الذي يعاني العوز والذي « يتعلم » كيف يتغلب على اضطراباته « برجيم » ملائم إنما يفض صراعا . (ريشر Richler ١٩٤٧) . والانحرافات الجنسية ، والإجرام ، والعصاب ، والذهان « الوظيفي » كلها صراعات صريحة ، وفي نفس الوقت محاولات عرجاء لحل صراع خفي . بل أن التناول الكلينيكي للاضطرابات « العضوية » قد أدركه التجديد بهذه النظرة « الوظيفية » ، مما تشهد به أبحاث من بينها دراسات جولدشتاين

نجمانية على الأفازيا^(١). (ك. جولدشتاين K. Goldstein ١٩٣٣).
وهذا هو السبب ، كما قيل ، في أننا نستطيع الفصل ما بين الأشكال
المتكيفة والأشكال المضطربة للسلوك ، لا أننا نرجع إلى التصور البالي
القائل بالاتصال والتجانس الكامل ما بين الصحة والمرض ، ولكن
لأننا نرى فيها نهايتين مختلفتين للصراع ، لا يستطيع علم النفس
الكلينيكي إلا أن يضعهما الواحد بالنسبة للآخر . (د. لاجاش ١٩٤٧
جزء أول فصل ١١و٨)

وهذا تناول « الدينامي » للسلوك واضطراباته إنما يصدر
مباشرة عن التحليل النفسي ، أي عن تكنيك كلينيكي . وهل يتميز
التحليل النفسي من حيث هو طريقة في البحث ، عن التكنيك
الكلينيكي اللهم إلا بتكنيكية أكثر إمعانا وأكثر وعيا بنفسها ؟
فإن التحليل النفسي لم يقتصر على إثراء المعرفة السيكولوجية المتعلقة
بالسلوك المرضى إثراء عظيما ، بل إن الاكتشافات الناتجة عن التحليل

(١) الأفازيا هي اضطراب القدرة على الكلام (المترجمان) .

النفسي من قبيل « الطرح » و « المقاومة » و « الإفراغ الانفعالي »^(١) كانت ذات تأثير حاسم في تطور النظريات العامة للسلوك . وتلعب الروح الكلينيكية في التحليل النفسي دوراً رئيسياً : فليس هناك من حارس أيقظ منها ضد النزعة التحليلية الأكاديمية ، أى ضد الاتجاه إلى إلصاق « بطاقة » هذه العقدة^(٢) أو تلك على سلوك المريض ، وضد إحلال صراع أكناه مجردة محل مأساة حية . فإن الملاحظة الكلينيكية لمسالك المريض هي التي توحى بالفرض ، وهي التي تسمح بتبين صحته . إن النظرة الكلينيكية للسلوك هي التي تحدد التعليقات الخاصة بالعلاج ، وتبين مدى تقدمه ، وهي التي تشخص مدى الشفاء ..

(١) « الطرح » في التحليل النفسي هو أساساً إزاحة سلوك انفعالي تجاه موضوع طفلي ، وخاصة الأبوين ، إلى موضوع أو شخص آخر ، وعلى الأخص . المحلل خلال العلاج . أما « المقاومة » أو الاستجابات الدفاعية فهي كل ما يرقل حرية تداعي الأفكار عند المريض وتقدم التحليل . وأما « الإفراغ الانفعالي » فهو التعبير الانفعالي عن صراع كان حتى اللحظة مكبوتاً فأعاده التحليل إلى التجربة الحية للمريض .

(٢) العقدة مخطط سلوكي جامد تكون في ماضى الفرد ، وفي السنوات الأولى من الحياة عادة ، وهي تفسر الحساسية الانفعالية لآراء صنف من المواقف ، كما تفسر عادة الاستجابة لها بمسالك متكافئة الدلالة .

وكثيرا ما عرف التحليل النفسى بأنه « استجلاء اللاشعور » -
ولقد تنبه كثير من المحللين النفسيين إلى عدم كفاية هذا التعريف -
(أنا فرويد ١٩٣٧ ص ٥) . ولا نستطيع ها هنا أن نتناول هذا
التعريف بالنقاش . وحسبنا أن نساءل ما إن كان من الممكن أن
نبحث عن تعريف للتحليل النفسى اللهم إلا ضمن إطار من علم نفس
كلينيكى للسلوك البشرى ، يتميز أكثر ما يتميز ولا شك بما يوليه
« للطرح » من عناية . (د. لا جاش ١٩٤٨) .

وتظل فكرتنا عن علم النفس الكليينيكى قاصرة طالما لم نحدد
بعد علاقته بعلم النفس القياسى .

فمن حيث المبدأ يتعارض المنهج الكليينيكى ومنهج المقاييس
نقطة نقطة :

(١) فالكلينيكى يعين الشخص على أن يتكيف مع الموقف ،
ويجاهد . كما يجعل طريقته ملائمة لهذا الشخص ؛ ويتم البحث
الكلينيكى فى « مقابلة شخصية » . أما « الصنائى النفسى » فيستخدم
مع مختلف الأشخاص نفس الاختبارات بنفس الطريقة ، معطية
للأشخاص نفس الزمن ونفس التعليمات .

٠٠ (٢) والكلينيكي يلاحظ استجابات الشخص في وحدتها الكلية وتفاصيلها ، وذلك في موقف حيوى وهام قى دلالتة ، ألا وهو موقف الشخص . أما « الصنائى النفسى » فيسجل بطريقة موحدة وسط ظروف من التحدد بحيث تتيح لأى ممارس أن يحصل على نفس النتائج ، وأن يؤول أية نتيجة بنفس الطريقة .

(٣) والكلينيكي يتخذ إطاره المرجعى من أنماط « كيفية » ذات طبيعة مثلى ، بحيث يرد الحالة الى عدد من العلاقات العامة ، ويمائل ما بين الحالة وأحد تلك الانماط ، مستوعبا مع ذلك ، على أدق نحو ممكن ، الخصائص الفردية للحالة ، . أما « الصنائى النفسى » فيقدر نتائج عديدة بالرجوع الى سلم للقياس سبق إعدادة على أشخاص ينتمون الى نفس الجماعة التى ينتمى إليها الشخص المقيس . (د : لاجاش ١٩٤٨) .

وقد انتهى هذا التعارض التكنيكي المعن إلى طرائق جد مختلفة فى ممارسة علم النفس ، وأدى فى النهاية إلى خلق جو من التنافس وعدم الثقة ما بين الصنائيين النفسيين والكلينيكين ، حيث يهتم

فريق الصناعيين الفريق الآخر بعدم الدقة العلمية ، وينعى فريق
الكلينيين على الفريق الأول جموده .

وكما هو الحال في الغالب ، فإن الطابع الشخصي حين يغلب على
الجدال يعقد المشكلة ويؤخر حلها .

فالمقاييس لم تنبثق جاهزة من مخ عبقرى لصنائى نفسى . بل
إنها النتيجة التى ينتهى إليها ، ويتبلور عندها جهد مضمّن ، ليس
غسب من القياس والإحصاء ، وإنما أيضاً من الاستطلاع والمحاولة .
وباختصار من الملاحظة الكلينيكية . ما أوسع المامش الذى يفصل
في الغالب بين الم شروع البدأى والصورة النهائية ، بين ما يتوقعه
السيكولوجى . والحصيلة الفعلية للقياس ! ما أكثر الآمال التى تخيب .
ولكن ما أكثر المفاجآت السعيدة أيضاً ! إن العادة والآلية اللتين
يصير إليهما التكنيك تحجبان في الغالب مولده ، فيما يغلب ، ليس
غسب أن تكون فكرة الاختبار من أصل كلينىكى ، وإنما تتركز دلالة
النتيجة العديدة أيضاً على الارتباطات ما بين طرائق الاستجابة
للمقياس ومعطيات كلينيكية بمعنى الكلمة . (رورشاخ ١٩٤١) .

وإذا كان للقياس في الحقيقة يمثل غالباً جملة من الملاحظات
 الكلينيكية الشديدة التركيز ، فإننا لا ندرى علة هذا النفور الذي
 تتميزه للمقاييس عند بعض الكلينيين ، اللهم إلا أن ندخل في اعتبارنا
 تمركزاً ذاتياً يحد من تفتح أذهانهم ، ومن امتداد معارفهم . فالكينيكي لن
 يحسر في الغالب شيئاً إن هو حك فروضه عن طريق المقاييس ،
 أو إن هو استخدم المقاييس ليستثير مادة كلينيكية متحجبة . إني لا
 أثق في الكينيكي الثاقب المرفه حين يستسلم « لحاسته » فيقيم
 تشخيصه على مجرد انطباع ، أو على ما توحى به « واقعة جزئية
 كاشفة » . هنا مثلاً تبدو ضرورة استخدام المقاييس للتأكد ، في
 يقين ودقة ، من الضعف الطفيف في الذكاء ، ذلك الضعف الذي
 لا يتم التنبه إليه في الغالب ، لعدم استخدام المقاييس ؛ والذي تحجبه
 عادة راسخة في التخلص من المواقف ؛ وقد يبرز على العكس هذا
 الضعف بينما يجب التشخيص حقيقة كلينيكية أخرى . إن جودة
 الموقف في مقياس أداء ، كقياس الخطأ مثلاً ، لتربك هذه
 العادات الآلية التي تختفي وراءها اضطرابات السلوك ، فتكشف
 عن « عدم القدرة على صياغة البنية » مما نجده في الحالة الخفيفة
 من « الخلط الذهني » . فالمقياس بالنسبة الى الكينيكي ليس نجسب

أداة قياس وتحقيق ، وإنما هو أيضا منشط للاستجابات وكاشف .
وغالبا ما يحدث ، حين يتمثل « الشبك » ، أن يهيء المقياس ، فضلا
عما تقدم ، ميزة كليتيكية بمعنى الكلمة ، ألا وهي إتاحة مادة
« شبك » بين السيكولوجى والشخص .

وما أقل المشكلات التى تتوفر لمجتمعاتها العامة ، النظرية
والكليتيكية ، من المتانة ما يجعل دراسة الحالات الفردية فى غنى عن
فترة من البحث والتأمل السابق . فأتين هو المتمرس الضائع الذى
لا يعتبر أنه من إضاعة الوقت عما لا يلقى الا مبتدئ . أن يطبق تطبيقاً
أعمى ، وكيفما اتفق ، كل الاختبارات التى يعرفها ؟ فالسيكولوجى
الظن يفضل « التحسس » اللوجه على « التخطيط » الصرف ، الهدر
للطاقة . وتسمح له تجربته ، ليس فحسب القياسية وحدها ، بل
والكليتيكية أيضاً ، أن يضع أنسب التعليمات لهذا الاختبار أو ذاك .
وتعد رتبة الطرائق المستخدمة عيباً تفرضه قلة المعارف النظرية
ونقص الأدوات . ولن يعوض عن ذلك الروح البحث ، بمعنى
التلازم مع ما فى المواقف والمشاكل من تنوع وأصالة . وإنه ليستوى
أن نقول أن كل ممارس سيكولوجى يتبنى أن يكون كليتيكياً أو
أن يكون باحثاً ، وليس مجرد إنسان ميكانيكى .

. وكذلك الجال بالنسبة الى « الكتيب العملى لتطبيق المقاييس » .
ولا أستطيع هنا أن أغفل الدروس الرصينة التى تلقيتها فيما مضى من
عالمة مبرزة ، فى علم النفس القياسى . كان ذلك فى عام ١٩٢٥ ،
فى مدرسة بشارع دى فيانتين des Feuillantines على مقربة من
كلية المعلمين التى كنت طالبا بها . من السخف أن نرفض الإفادة
من الميزات الفريدة التى تتيحها الطريقة الموحدة لإجراء الاختبارات .
ولكن هذا التوحد فى الطريقة لا يتضمن بالضرورة اصطناع التصلب .
الميكانيكى ، واللاإنسانى . وتكشف لنا التجربة عن أن الاتجاه المشدود
من جانب السيكلوجى لا يثير من الاضطراب أقل مما يثيره الاتجاه
التهاون . فى الاتجاه المشدود ما يبرز صدمية الاختبار إلى حد مربك .
فالتصرفات الوقورة الرزينة فى غير كلفة ، والطبيعية ، والحادية فى
هدوء ، هى أكثر الوسائل فاعلية لتوفير الشروط المواتية لقياس .
موضوعى .

وإن استخدام المقياس فى حد ذاته ليميل إلى أن يتخطى مجرد
القياس . ولعلنا بدا التأويل القياسى الصارم للمقاييس ، فى نظر
الصنائعى الممارس ، العلة الرئيسية ، إن لم تكن الوحيدة ، لكيانه
وسر وجوده . ولكن يقدو من النادر أكثر فأكثر أن تقتصر

دراسة حالة ما على تطبيق المقاييس المقننة لقدرات معزولة بطريقة مصطنعة . لقد اتسع مجال عمل السيكولوجى وازدادت وظائفه . (د . لا جاش ١٩٤٨ ب) . فالشكلات التقنية التى تعرض لـ تبدو أكثر فأكثر صادرة عن مواقف — مشكلة ، وعن صراعات تتطلب التفادى أو الحل ، الأمر الذى يعنى شخصية الفرد برمتها . اتسع مفهوم « المقياس » فى موازاة مع اتساع ما صدقه ؛ وهو اتساع إلى درجة أننا ، كما سنرى ، نستطيع الآن بالكاد أن نتحدث عن « مقاييس » ، وذلك على الأقل بالمعنى القياسى للكلمة . فإن الممارسة تميل هنا إلى أن تتخطى الحدود التقنية الدقيقة للمصطلح .



إن دراسة شخصية من الشخصيات لى مهمة ليس لها من نهاية ، ولا يمكن أن تكتمل من الناحية النظرية . فالاستجواب والفحص مهما أمعنا ، والتحليل النفسى مهما توغل ، كلها لن تضطلع ببرنامج هذه الدراسة إلا جزئيا . فمثل هذه الأبحاث تتطلب الكثير والكثير من الوقت . هذا إلى أنه ليس ثمة مقياس ، ولا بطارية من المقاييس ، تستطيع أن تتيح معرفة كافية عز. الشخصية فى تكررها ووحشتها .

فالمقاييس ليست غير عمليات من السبر ، تتفاوت في عددها أو اناساقها أو عمقها . وتجسد هذه المشكلة في الحالة الراهنة لمعارفنا حلها في « النزعة الكلينيكية المسلحة » حيث تسمح الاستعانة بالمقاييس التي أحسن انتقاؤها ، وتطبيقها ، وتأويلها ، بالزيادة من السرعة والنفوذ وتمديد الأطر المرجعية .

إن الاستخدام الكلينيكي — التجريبي للمقاييس المقتنة هو وسيلة مستخدمة منذ زمن طويل . ويستهدف « الاستخدام القياسي » للمقاييس نتيجة موضوعية قابلة للقياس ، هي نتائج السلوك ؛ ولكن المقياس يمكن أيضاً أن يستخدم كموقف تجريبي ، وحينئذ تسجل الملاحظة الكلينيكية الوحدة الكلية للاستجابات ، الخارجية والفيولوجية والشعورية ، كما تسجل دينامية تكيف الشخص للموقف الاجتماعي ، وللمهمة التجريبية المحددة له ، ولسالكه الخاصة . ولقد افتتح ألفريد بينيه نفسه هذا السبيل . وجاء بعده آخرون أخذوا على عاتقهم استخلاص وتقنين مدى ما تنطوى عليه هذه الأداة القياسية للتواضع — مقياس بينيه — سيمون — من قيمة في دراسة الشخصية . (ماري أشار ١٩٣٤) . فالمقياس يفتح لختلاف الأبحاث الكلينيكية والقياسية . فإنه لجد مفيد ، على سبيل المثال ، أن نطلب إلى الشخص

في صورة متابعة القيام بأعمال يدوية ، تخضع لحك الواقع العياني ، ثم القيام بتأويل بقع الورشاخ التي تتطلب على الضد ، إلى جانب الحرية الداخلية ، شيئاً من الانفصال في نفس الوقت عن الواقع المدرك ، أى تتطلب في الجملة سلوكاً تصويرياً لا واقعياً ، (د . لاجاش ١٩٤٢ و ١٩٤٣) . وتتيح اختلافات السلوك ، والطرائق ، والنتائج ، الكشف عن دوافع وصراعات وحلول غير متاحة لشعور الشخص ، ولا تدخل ضمن ماله من معرفة عن نفسه . ولقد أبان كل من وليم شترن (١٩٢٨) وهنرى فالون (١٩٣٨) عن هدف هذه الطريقة ، وروحها ، وكذلك ما تنطوي عليه من صعاب . ومقاييس الأداء هي أكثر من المقاييس اللفظية صلاحية لمثل هذا الاستخدام الكلينيكي - التجريبي تحقيقاً لأهداف تتصل بعلم النفس الفردي .

وإلى جانب هذا الاستخدام الكلينيكي - التجريبي للمقاييس المتقنة ، هنالك مقاييس يمكن تسميتها « كينيكية » . حقاً إن ضبط الموقف ، وقياس النتائج غير مغفلين فيها ، وهي من هذه الناحية لا تزال بعد « مقاييس » . ولكن الإجابات هي من السعة والتعقد إلى درجة أنه ، حتى حين يكون التسجيل الكامل ممكناً من الناحية

النظرية ، باستخدام الاسطوانة والفيلم (مما يسمح بالعمل وباستئناف العمل على معطيات أكيدة) ، وحتى حين يكون التفرغ والتطوير الإحصائيين جيداً ، فإن ملاحظة وتأويل السلوك والنتائج ينسبان إلى النظرة الكليينكية وإلى تصور دينامي للسلوك . وأشهر نمط لهذه الاختبارات هو اختبار الورشاخ . ولقد كتب ورشاخ نفسه أن تأويل النتائج هو عمل جد مختلف عن مجرد تكتيك ميكانيكي يستطيعه صبي للعمل (ورشاخ ١٩٤٧) . وتلح مدام لوسلي - أوستيري Loosli - Usteri (١٩٣٨) على ضرورة « موازنة » المعطيات العددية المستمدة من تفرغ للقياس . كذلك الحال بالنسبة إلى اختبار موري Murray للدراك الداخلي للموضوع T. A. T. ، فإن تأويل النتائج ، أكثر مما عليه الحال في الورشاخ ، يستند ، لإلى سلم قياسي ، ولكن إلى التحليل النفسي والفهم الدينامي للسلوك . وهناك سيكولوجي ممتاز ، واسع الخبرة باختبار الإدراك الداخلي للموضوع T. A. T. ، يفكر في تحايل نفسه على يدي محل نفسى ، حتى يحسن من تكتيكه . وكما كتب ، عن حق ، جي بالماد Guy Palmade : « إن دلالات الاضطرابات ، وتجميع المواضيع ومرتبها ، تتطلب ، بالإضافة إلى الحدس و « الحاسة » السيكلوجية ، دربة طويلة ومعارف

متينة . وبعبارة أخرى ، فإن الأمر لا يتعلق ، بصورة مانعة ، لا ولا حتى بصورة أساسية ، بعملية قياس : « وقد يحمل بنا ألا ننسى أن أدواتنا القياسية ينبغي أن تكون دائماً ملائمة بالنسبة إلى الحقل العام الذي نعمل فيه بما ينطوى عليه من شروط مقيدة . فإن الحكم القبلي المتعلق بالدقة الفارغة ، أى الخالية من الدلالة ، لم يكن له من أثر إلا أن أصاب بالقم محاولات كثيرة فى علم النفس التجريبي . »
(يالماد ١٩٤٧ ص ١٥١) .

والاختبار ، قياسياً كان أم كLINIKIA ، لا يقدم لنا إلا معطيات جزئية . ويوقع على عاتق النظرة الكLINIKIA أن تبسط على التجديد مكان هذه المعطيات من البكل ، وباستخلاص ما « للإدراك » من دلالة ، تماماً كما اضطلعت هذه النزعة بتحديد التعليمات الخاصة بالاختبار . والعلاقة فى علم النفس ما بين الطريقة الكLINIKIA وطريقة القياس تشبه فى الطب العلاقة ما بين الطب الكLINIKI والفحص المعلى : فالفحص المعلى يقدم الإجابة عن الأسئلة التى تثيرها النظرة الكLINIKIA ، ولكن النظرة الكLINIKIA هى التى تستخلص دلالة هذه الإجابة . وفى علم النفس ، بأكثر مما عليه الحال فى الطب ، ينبغي أن تكون إجابة القياس والفصل حاسمة : (ج . كANGLIM

G.Canguilhem (١٩٤٣). وفي الجملة، سواء تعلق الأمر بالبحث أو بالتطبيق، فإن القياس النفسى الخالص يكون من المقم إلى درجة تزيد عما يكون عليه علم النفس الكلينيكى الخالص من « عدم التسلح ». فكل بحث وكل تطبيق سيكولوجى عيان يستعين بالنظرة الكلينيكية وبالمنهج الكلينيكى. ومن ناحية أخرى: فإن علم النفس الكلينيكى يزيد من فاعليته حين « يتسلح » بالمقاييس. وعلى هذا النحو فقط يستطيع الكلينيكى وإخصائى القياس أن يلتقيا وأن يتعاونوا.

وهكذا فإن استخدام المقاييس قد ارتبط فى صلات وثيقة بعلم النفس الكلينيكى. ومن ثم فإن عرضنا له لا يخرج بنا عن مجال علم النفس الكلينيكى. ومع ذلك فإن النصح بالمزيد من التفاهم والتعاون بين الكلينيكيين و« الصنائعين القياسيين » وإبراز التكامل الضرورى والقائم بالفعل بين « الكلينيكية » و « القياسية »، لها فى الواقع بمثابة بدء لمشروع يستهدف توحيد الموضوعات والمناهج فى علم النفس.

وقد يكون من اللائم قبل أن نوغل ونتقدم فى هذا المشروع،

ان تناول بالفحص الاعتراضات والانتقادات التي توجه إلى علم النفس الكلينيكي. وهذه الاعتراضات والانتقادات ، إذا ما استعرضنا في الذاكرة تلك المجادلات التي أثارت التخديش المتبادل ما بين « الكلينيكيين » و « إخصائيي القياس » ، نجد أنها تنحصر في ثلاثة مأخذ رئيسية :

١ — أن علم النفس الكلينيكي ليس نظريا خالصا . ٢ — وأن علم النفس الكلينيكي ليس محكما . ٣ — وأن علم النفس الكلينيكي ليس عاما .

١ — علم النفس الكلينيكي ليس نظريا خالصا .

الواقع هو أن علم النفس الكلينيكي في تناوله للأمراض النفسية في صورته الأولى ، إنما « يشتغل » بأمراض تتطلب التشخيص والعلاج . وعلم النفس الكلينيكي ، بالمعنى العام الذي نفهمه منه ، « يشتغل » بكائنات بشرية ، يتعاق الأمر ليس فحسب بفهمها ، وإنما أيضاً بإعانتها . ومن ثم ، فليس من الممكن أن ننكر أن علم النفس الكلينيكي إنما يمزج بالبحث الموضوعي اهتمامات عملية .

ونقد هذا الوضع القائم يتضمن ، فيما يبدو ، بديهية سبق العلم

على التكنيك والتطبيق . ولكن هذه البديهيّة تفتّح للجدل أو على الأقل تسمح بالتأويل .

إن سبق العلم على التكنيك يمثل مطلباً منطقيّاً ، ولكنه لا يجيب على الحقيقة التاريخية الواقعة . وإننا نعلم اليوم أن التكنيك قد سبق العلم ، فالعلم يبدو من الناحية التاريخية إيضاحاً وتنقيّة لمعارف كانت مختلطة تزدهم بالاهتمامات العملية و « الوصفات » .

ويصدق هذا بنوع خاص على العلوم البيولوجية . ولننظر مثلاً في مشكلة الصلة ما بين علم الأمراض وعلم وظائف الأعضاء ، والمشكلة التي تتشابه إلى حد كبير مع مشكلة العلاقة ما بين التكنيك والعلم ، وذلك بسبب ما ينطوي عليه علم الأمراض وعلم العلاج من مسلمات وبالتالي من عناصر « ذاتية » . فلا بد وأن علماً كإكلينيكيّاً وعلاجيّاً ، وأن علم أمراض « ذاتية » قد سبق علم وظائف الأعضاء . فعلم وظائف الأعضاء هو كما قيل — سجل الحلول للمشكلات التي آثارها المرضي بأمراضهم . فعلم وظائف الأعضاء أوسع من « الصحة » ، وأوسع أيضاً من المرض . وقد كتب لوريش Leriche : « إن فينا من الإمكانات البيولوجية أكثر مما يقوله

علم وظائف الأعضاء . ولكن لا بد من مرض تتكشف به هذه
 الإمكانيات » . (نقلا عن كانجليم ، ١٩٤٣) . إن علم وظائف
 الأعضاء ، في سعيه إلى تحديد العوامل الثابتة ، غير المتغيرة ، التي
 تحكم حقاظواهر الحياة ، إنما يضطاع بعمل علمي خالص . وعلم
 وظائف الأعضاء لا يستطيع أن يكون علما خالصا إلا باحجابه عن
 المفاضلة ما بين الصحة والمرض ، وذلك لأنه علم هذا وذاك ، وليس
 لأحدهما من معنى إلا بالنسبة إلى الآخر .

١٠٠ تعريف موضوع علم وظائف الأعضاء . على أنه علم المظاهر
 المستقرة للحياة ، لا يحل من المشكلة شيئا ، وذلك لأن هذا الاستقرار
 نفسي ، قابل للتغير ، ولا يتحدد لحسب بالقياس إلى الاختلالات
 والمرض : فالبطل الرياضي الذي يتخطى للمعايير لاهو بغير السوى
 .ولا بالمرضى . ومن هنا يستحيل الفصل ما بين علم وظائف الأعضاء
 وعلم الأمراض ، ويستحيل إقامة علم حياة لكائنات حية بغير
 مشكلات ، وبغير قيم ، وبغير أمراض .

وذلك هو الحال بالنسبة إلى علم النفس التباينيكي . فليس من
 شك في أن التطبيق فيه لا ينطوي دائما على البحث العلمي . ومن

الممكن أن يتم التطبيق دون أن يكون هناك هدف على مباشر :
كما هو الحال مثلاً في أعمال بياجيه (J . Piaget ، ١٩٢٦ ،
المقدمة) . ومع ذلك ففي حالة الأطفال ، نجد أن الطفل لا يتهيا
للبحث إلا إذا ربط به عن طريق جائزة متوقعة ، أو عن طريق
جائزة لحظية هي اللعبة نفسها . ويمكن تعميم هذه الملاحظة .
فإن الكائن البشرى كما يتهيا للبحث سيكولوجى سيان كان
ذلك عن وعى منه أو عن غير وعى ، لا بد له من دافع ، وغالباً ما
ينشأ هذا الدافع عن صراع يتطلب الحل أو التجنب^(١) . ويتفق

(١) وهذا ما يقره بول جيوم (١٩٤٢ ص ٣٠٢) : « إذا كان التجريب
صيراً في عالم البشر ، فإن ذلك يرجع على الأخص إلى أن الفرد لا يرضى أن يستسلم
للتجريب . فإنه يخشى ويتجنب حتى أمام الملاحظة العادية ، ويتجنب كل شاهد
يضايقه ويهدده باستغلال دخائله . وهو من باب أولى يرفض عادة أية محاولة
تستهدف لإجراء أى شىء عليه أو تستهدفك سر سلوكه . فإنه يخشى أن يستحيل
إلى دمية في يد شخص آخر يحركه ومن ثم يسيطر عليه . وحتى حين يقبل أن
يصكون موضوعاً للتجريب ، فإنه من النادر أن يستسلم لذلك كلية . أترأه كان
يخشى إلى هذه الدرجة مثل هذا الفحص لو كان هذا الفحص لا يستطيع شيئاً ؟ ذلك
واحد من الأسباب التي تجعل من الأفضل ، من حيث المبدأ ، أن يجعل الشخص
هدف البحث » .

ذلك مع طبيعة الأشياء ، فالكائن الحى يعيش فى عالم قيم . ومن العسير أن تتصور موقفاً من المواقف يخلو من دلالة حيوية . ولا يستطيع للمعل أن يتصل من هذه الضرورة . وسرى ما يمكن لمثل هذا القلب فى المنظور أن يؤدى إليه من حلول بالنسبة إلى المشا كل الجيوية ، التى خلقها موقف المعل نفسه .

وهكذا فإن ماهية علم النفس هى ذاتها تفترض وجود المشكلات العملية . وإنه لحق ، ما فى ذلك شك ، أنه يتحتم على السيكولوجى للمارس ، شأنه فى ذلك شأن الطبيب ، أن يقدم مصلحة « زبونه » على مصلحة العلم . ولكن يبقى ، من حيث المبدأ ، أن ما يبذل من اهتمام بالأهداف العملية ، كتقديم الاستشارة والعلاج وإعادة التربية ، لا يغير شيئاً من حقيقة الوقائع . أترأه من الغلو أن نفترض أن فاعلية ما يعمل السيكولوجى تتوقف على دقة معطياته ؟ فحق الخطأ والفشل يمكن أن ينطويا على قيمة علمية كبيرة .

٢ — وعلم النفس الكلينىكى ليس محكماً .

إذا ما قنا ، بصورة قاطمة ، بتعريف الإحكام العلمى وفق نمط

الفكر الفيزيائي الرياضي ، واعتبرنا أن هذا الفكر الفيزيائي الرياضي هو وحده الذي يتمخض عن نتائج علمية ، فمن المحتمل أن يكون من حق البعض عندئذ أن يدعى بأن علم النفس الكلينيكي إنما يصدر عن الخدس والهوى . ولكن التمسك بالإحكام الفيزيائي الرياضي إنما يتضمن خفض السلوك البشري إلى أنموذج فيزيائي ، بينما الشخصية الإنسانية والسلوك الإنساني لا يمكن بحال خفضهما إلى مجرد أنموذج فيزيائي . فإن السلوك البشري « العياني » لا يسمح بخفضه إلى أوليات فيزيائية - رياضية من النوع الذي يقدمه هل Hull في « مبادئ السلوك » (١٩٤٣) استناداً إلى معطيات تجريبية خاصة بالتعلم ^(١) . فالإحكام العلمي لا يمكن تعريفه ، مرة واحدة وإلى الأبد ، أو لأنه يتحتم أن يتم ذلك على نحو من السعة يسمح باحتضان شتى الكائنات بنباتاتها وتفرداتها . فلا ينبغي البحث عن مشكلات ينطبق عليها منهج

(١) لن تناقش هنا الصرح النظري الخلاب الذي أقامه كلارك هل . فنحن إنما نرفض إمكانية خفض السلوك البشري العياني إلى مثل هذه الأوليات .

لدينا وإنما ينبغي البحث بالحري عن مناهج تسمح بحل المشكلات القائمة أمامنا . والمنهج الكلينيكي هو المنهج الخاص بتناول السلوك البشري تناولاً علمياً . فالسلوك البشري هو « انبثاق » فريد ، ينطوي على أسلوب آخر للتدليل ، غير هذا الذي يستخدم في الموضوعات الفيزيائية ، كما يفتح لدرجة مباينة من الاحمال . صحيح أنه في البداية كانت الكلينيكية حديثة تعتمد على الخبرة الشخصية ، أكثر منها على البحث المنهجي ، وصحيح أيضاً أن الحدس لا يزال يحتفظ بدور، وذلك إما لأن الكلينيكية فن يكرهه الواقع على أن يخاطر ويраهن ، وإما لأن الحدس في علم النفس ، كما هو في كل بحث علمي آخر ، ليس له من بديل في اصطلاحه بمهمة « الاستطلاع » . ولكن تكنيك الملاحظة قد غدا موضوعياً أكثر فأكثر ، فهو يقدم في الغالب صورة كاملة وصادقة عن «مالك الشخص وأقواله» ، في أقل تأويل ممكن . فهناك ملاحظات تملأ المئات من الصفحات ، تستند فيها الملاحظة إلى وسائل عديدة للتسجيل والقياس . فهي «مسلحة» تستعين ، أكثر فأكثر ، بالوسائل التجريبية . وليس هنالك من حيث المبدأ ما يمنع الملاحظة الكلينيكية لحالة من أن تتخذ هيئة التجريب الحكم . (د . لا جاش ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩) .

٣ — وعلم النفس الكلينيكى ليس عاما .

إن أساس علم النفس الكلينيكى هو الدراسة العميقة للحالات الفردية . ويعرّف البعض علم النفس الكلينيكى بحسبانه تطبيقاً على الحالات الفردية للعلاقات العامة التى أثبتتها التجريب . (من Munn ١٩٤٦ ص ٢٥) . وأخيراً فإن علم النفس الكلينيكى يهمل سلوك الحيوان .

أما إمكانية دراسة الجماعات الإنسانية ، دراسة كLINيكية ، فإنها لا تثير اعتراضاً : فملاحظة جماعة من الجماعات هى فى الحقيقة ملاحظة حالة فردية . وفى هذا ما يبين إمكانية توسع المنهج الكلينيكى وامتداده .

ودنيا البشر ، بثقافتها البدائية ، وبالأطفال ، ومنعدى التكيف من كل لون ، إنما تقدم للمقارنة المنهجية مادة لها من الدلالة ما لا يقل عن دلالة التجريب على الحيوان ، وهى مادة لا غنى عنها .

هذا إلى أن بعض المشكلات التى تنشأ أثناء البحث التجريبي

على الحيوان انما تتضح وتستبين حين ننظر إليها نظرة كليليكية .
فالنهج التجريبي ليس له من قيمة حقة إلا بقدر ما يبلغ بالفعل الى ضبط
جميع المتغيرات . ولكن يبدو أن التجريبي كثيرا ما وجد نفسه منساقا إلى
أن يفعل ، من بين المتغيرات ، شروط الحياة في خارج العمل ،
بل والعمل نفسه والحرب .

ان ما يحدث في الواقع هو أنه بالنظر الى ما تنطوى عليه
المسالك البشرية من ثراء وتمقيد ، فإن السيكولوجى يفضل أن يتجه
باهتمامه إلى الحالة الفردية ، وأن يلتقط ملاحظة يضىء بها معالم
مشكلة . وثمة حكمة طبية قديمة توصى بتعميق الملاحظات بدلا
من تكثيرها :

Observationes perpendendae sunt et non multiplicandae..

وتجدد النهج التجريبية والإحصائية مجالا لتطبيقها على الحالات
الفردية ، وعلى الوحدات الإحصائية التى نستطيع أن نعزلها فيها
(ثورن Thorne ١٩٤٧) . فالحالة الفردية ليست الاجزاء من عينة
أكثر سعة . هذا إلى أن علم الأمراض وعلى الأخص علم الأمراض

العقلية ، يبدو في صميمه تعميماً للبحث الكلينيكي . فمستقبل علم النفس يشتمل بالضرورة على امتداد المنهج الكلينيكي امتداداً ينسحب على المسالك البشرية ، الفردية والجماعية ، السوية والمرضية .



وباختصار ، فهما يكن من قصور علم النفس الكلينيكي من الناحيتين النظرية والمنطقية ، فإنه يبدو أصح منهج لدراسة المسالك البشرية العيانية ، أى لدراسة ضرب من الوقائع السيكولوجية يتميز في آن واحد بسعة الانتشار والأهمية القصوى . والمنهج التجريبي أكثر استقلالاً عن التطبيق المباشر ، وأكثر إحكاماً ، وينتهي إلى نتائج أكثر عمومية . ولكنه أمام المسالك البشرية العيانية يقدم على الأخص إمكانيات للتفسير غير مباشرة ونظرية . أما التناول المباشر فمسير عليه ، بل ومستحيل في أغلب الأحيان . ومع هذا فقد تقاربت وجهتا النظر ، واقتصر التعارض بينهما على التمييز بين ميدانين « ميدان السلوك بصورة عامة ، وميدان السلوك الإنساني العياني »

وما يلحق بذلك من تمايز طريقتي التناول . ولكننا اذا ما حاولنا ،
بدلاً من الإلحاح على التعارض ، أن نتقصى العوامل المشتركة ،
في تصور موضوع البحث ، ومنهج التناول ، والنتائج ، وإذا
ما توصلنا ، في كل هذه النواحي ، الى أن ثبت وجود اتفاق
عميق في الرأي ، فإننا نكون بذلك قد خطونا خطوة كبرى في الطريق
الى وحدة علم النفس .

١ - موضوع علم النفس

إن علم النفس ، سواء بالنسبة إلى علم النفس الكلينيكي أو بالنسبة إلى علم النفس التجريبي هو علم السلوك . وليس ثمة ما يدعو إلى إضافة « التجربة الحية » إلى السلوك (من Munn ١٩٤٦ ص ١٦) ، وذلك لأن التجربة الحية تترد إما إلى مسالك ، وإما إلى أشكال ونتاجات مستقرة ومنظمة من السلوك . وفيما يتصل بعلم النفس التجريبي فإن وشائج صلته بالسلوك لوثيقة إلى الحد الذي يعفينا من الإلحاح عليها . ومن الواضح أن علم النفس الكلينيكي يقوم على ملاحظة السلوك ونتاجات السلوك . وحتى الشعور نفسه يستحيل فهمه من الناحية البيولوجية إلا على أنه سلوك أو خاصية من خصائص السلوك . فنحن لا نبلغ إلى « الشعور » إلا من خلال السلوك أو عن طريقه . أما عن التحليل النفسي فقد بينا أن موضوعه هو مشكلات سلوك ، وأن بحث التحليل النفسي كله يقوم على ملاحظة السلوك وتأويله . وهكذا نجد ، فيما يتصل بتصوير الموضوع العام لعلم النفس ، اتفاقاً تاماً بين التجريبيين والكلينيين . وغنى عن البيان أن هذا التصور « للسلوك » ، والذي يسمح بتحقيق هذا الاتفاق ، هو أشمل من التصور

الوطسوفى للسلوك ، هذا الذى يخفضه إلى مجرد وقائع مادية بحتة .
ومثل هذا الخفض « الفيزيائى » للسلوك ، يستتبع خفض علم النفس
إلى علم الفيزياء . غير أن « السلوك » هو « انبثاق » لا يمكن
خفضه إلى صيغ فيزيائية . ولقد انتهى التطور بعلم النفس السلوكى
ذاته إلى تصور جديد للسلوكية ، تصور لا ينطوى على الخفض إلى
الفيزياء أو إلى الفسيولوجيا ، تصور « كلى » ، أى ينفار إلى السلوك
كوحدة كلية فريدة ، وذلك فى معارضة للتصور الجزئى ، والذى
يركب السلوك ابتداء من عناصر سابقة ومنعزلة . وأخيراً يعترف كل
من كانتور Kantor وتولمان Tolman بما للسلوك من دلالات
محايدة ، أى ينطوى عليها ولا تنضاف إليه من الخارج ، فأتاحا بذلك
أداة تصويرية ملائمة لوصف السلوك البشرى وتأويله ، وضرورية فيما
اعتقد للملاحظة سلوك الحيوان وتأويله . (تلكان Tilquin ١٩٤٢
ص ٣١٥ وما يليها) .

٢ - مناهج علم النفس

أو طرائق تناول السلوك وتأويله

أما الاختلاف المنهجي بين التجريبية والكلينيكية فإنه يتبدى في الحقيقة ليس فحسب في طريقة تناول الوقائع ، وإنما أضافى طريقة تأويلها . ولقد أسهنا في الحديث عن الوجه الأول من الاختلاف ، فلن نمود إليه إلا في إيجاز . وهذا الاختلاف في الواقع ليس جذرياً إلى الدرجة التي يبدو عليها : فالنتيجة المستهدفة هي في الحالتين إحلال السلوك مكانه من جملة العوامل الشارطة له . وتبلغ التجريبية إلى ذلك عن طريق ضبط العوامل المختلفة والمتغير المستقل ، أما الكلينيكية فتبلغ إلى ذلك عن طريق بحث أمين ومكتمل إلى أقصى حد ممكن .

وبالنسبة للوجه الآخر ، هذا الذي يتماق بالتعارض ما بين التفسير والفهم ، فإنه يبدو أشد استعصاء على المصالحة . فهذا الاختلاف هو المبدأ الأساسي الذي تستند إليه نظرية في التخصص النوعي للعلوم الإنسانية ، نظرية نبعت من فلسفة التاريخ في ألمانيا المعاصرة . (ر. آرون ١٩٣٨) . ويلعب هذا التعارض دوراً

رئيسياً عند كارل ياسبرز K. Jaspers في آرائه المتعلقة بالأمراض النفسية (كارل ياسبرز ١٩٣٣ — د. لاجاش ١٩٤١ و ١٩٤٢).
ويتلخص جوهر هذا التعارض فيما يلي : إن التفسير اللى يعمل على تأويل ظواهر الطبيعة بأن يطبق عليها نظريات وقوانين يتم الوصول إليها بالاستقراء المعمم ، وهى نماذج اصطناعية للواقع لا تتطلب منها أن تعطينا حدساً أميناً عن « الطبيعة » ، وإنما مجرد صياغة مريحة ، وخصبة ، تسمح بالتحقيق والدقة .

أما الفهم فإنه يعمل على تطبيق « علاقات مثالية فهمية » على الوقائع السيكلولوجية ، وهى علاقات تنشأ بطريقة حدسية أثناء التجربة الحية ، فتتيح الوصول الى اشتقاق دلالة محايثة للواقع الحى . فالعلاقة العامة هى فى نفس الوقت حقيقية وغير واقعية ؛ أنها مثالية . وإن التأويل الذى تقدمه هذه العلاقات العامة عن الوقائع السيكلولوجية ، اذا ما كانت معطيات الوقائع كافية من حيث العدد ومتلاقية فى الاتجاه ، هذا التأويل هو فى نفس الوقت محتمل وواقعى . وبعبارة أخرى فإن التأويل الفهمى يستشف الدلالات الحايثة للوقائع السيكلولوجية ، سواء نظرنا إلى هذه الوقائع على أنها تجارب حية ، أو تعبيرات ، أو مسالك . « فالعلاقات المثالية للفهم » هى ضرب من صياغة الواقع فى « أوليات » axiomatisation أو « صور هيكلية »

schématisation . وعليه ، فالفهم السيكلولوجى يبتطوى على تصور واقعى النزعة للمعتولية السيكلولوجية ، فى حين أن التفسير العلى يستند إلى تأويل مثالى النزعة للفيزياء .

إن العصر الذى كتب فيه ياسبرز Jaspers كتابه عن « علم الأمراض النفسية العام » ليخول لنا القول بوجود عناصر وضعية وذرائعية فى مذهبه عن التفسير العلى . غير أن هذا التأويل للقوانين والنظريات آخذ فى التقهقر ، أو هو يتطلب على الأقل بعض التصحيح . فلنتأمل النظرية الذرية ، التى يقدمها ياسبرز كمثال للنموذج الفيزيائى من حيث هو اصطناعى ومريح فى نفس الوقت : فإن تطور هذه النظرية قد جعلها أكثر فأكثر أقرب ما تكون إلى صورة هيكلية وصفية للواقع ، تسمح بفهم « صدور ما هو فيزيائى عما هو فيزيائى » . ومن الناحية الأخرى نجد فى علم النفس علاقات عامة من طراز القوانين الطبيعية ، بمعنى أنها قد تم الوصول إليها عن طريق الاستقراء المعمم . وبعض هذه العلاقات المامة يمكن ترجمتها إلى دلالات محايثة للسلوك ، فى أنها تسمح بالإمساك « بكيفية صدور ما هو نفسانى عما هو فى » . ذلك مثلاً هو الحال فى « قانون الأثر » الذى بمقتضاه ، متى ت جميع الظروف ، فإن النجاح يؤدى إلى تكرار الاستجابة ،

بينما الفشل يؤدي إلى استبعاد الاستجابة^(١) . وعلى العكس من ذلك، فإن بعض القوانين السيكلوجية الأخرى هي أقل افتتاحا « للفهم » أو هي لا يمكن ترجمتها إلا في عناء إلى أسلوب متاح للحدس ، أو هي لا ينبغي في رأى الباحثين الأكثر تدقيقا ، ترجمتها على الإطلاق : ذلك مثلا هو حال « عوامل » الذكاء و « عوامل »^(٢) الشخصية . (دونالد ماكينون D. W. Mackinnon ١٩٤٤ ص ٣٤) . وحتى في علم الأمراض النفسية ، هنالك « وحدات ثابتة » لا ينبغي محاولة « فهمها » . وتنمخض هذه المناقشة عن النتيجة التالية : إنه يمكن في علوم الطبيعة كما في علوم الإنسان ، وخاصة في علم النفس ، أن نميز ما بين نمطين من العلاقات العامة . فبعضها علاقات مجردة ، هي وأن صلحت أساسا للتنبؤ ، فإنها لا تسمح لنا بأن نقبين « كيفية صدور ما هو فيزيائي عما هو فيزيائي » ، ولا « كيفية صدور ما هو نفسي عما هو نفسي » . أما البعض الآخر من هذه العلاقات فأكثر عيانية ،

(١) والصفة المحكمة لهذا القانون تتطلب مزيداً من الدقة والإطالة .

(٢) بإزاء نتائج جملة من الاختبارات ، فإن « العامل » هو عنصر يمكن عزله عن جميع العناصر الأخرى التي تحدد مقدار الأداء . وهناك تمييز ما بين « عوامل عامة » ، و « عوامل طائفية » ، و « عوامل نوعية » ، و « عوامل عرضية » .

تسمح لنا بأن نتبين كيفية تسلسل الظواهر ، ونتبين العلاقات المحيطة للظواهر التي تتم ملاحظتها . وهكذا فإن التعارض ما بين النزعة التجريبية والنزعة الكليينيكية ، بقدر ما يتراكم على التعارض ما بين النزعة « الطبيعية » والنزعة « الإنسانية » ، لا ينبغي أن يزيد من حدته بتعارض غير قابل للمصالحة ما بين « التفسير » العلى و « الفهم » السيكلوجى . « فالتأويل الفهمى » هو الأداة التى لا غنى عنها للفحص الكليينيكى والتحليل النفسى للسلوك . وما « العلاقات المثالية الفهمية » عند ياسبرز Jaspers غير صورة هيكلية لا تنظام السلوك وتتابعة . هذا إلى أن بنية هذه العلاقات المثالية ليست مختلفة بصورة أساسية عن بنية بعض المبادئ فى الفيزياء .

٣ - نتائج علم النفس

أومبادئ وصف السلوك وتفسيره

فإذا انتقلنا إلى فحص المبادئ التي بحسبها يضطلع علم النفس التجريبي وعلم النفس الكلينيكي بوصف السلوك وتفسيره ، فإن الوحدة المذهبية تبدو جد واضحة . ولمثل هذا التجابه ، نجد خير أرض في هذه المقارنة ما بين مبادئ السلوك بحسب نظريات « التعلم » من جهة ، وبحسب « التحليل النفسي » من جهة أخرى .

فالتأويل الوظيفي للسلوك هو هو بعينه تماماً : فدلالة السلوك هي دائماً إقامة من جديد لوحدة الكائن الحي ، عندما تتعرض هذه الوحدة لتهديد التوترالنا شيء عن حاجة فيسيولوجية أو عن حاجة مكتسبة . فبدأ الهوميوستازيس^(١) homeostasis عند كانون (كانون ١٩٢٩) ، هذا المبدأ الذي يجب الأمريكيون كثيراً الالتجاء إليه ، يضطلع بدور مماثل لما يضطلع به « مبدأ الثبات » principe de constance ، وهو الذي استعاره

(١) يشير هذا المبدأ إلى خاصية عامة في الكائنات العضوية تتلخص في الميل إلى الإبقاء على ثبات شروط الحياة ، وإلى إقامتها من جديد حينما يطرأ عليها التغير وخاصة فيما يتعلق بالوسط الداخلي . (الترجمان).

فرويد من نغتر. (فرويد ١٩٣٦) : فبحسب الواحد والآخر ، يميل الكائن العضوى دائماً إلى خفض التوتر إلى « أفضل مستوى ممكن » ، أى أنه يميل إلى إطاعة الدافع الأقوى . ويضطلع التحايل النفسى ، بصورة رائعة بتوضيح استثناءين بارزين لهذا المبدأ . أما الاستثناء الأول . فيتعلق باللذة الجنسية التى يتضمن السعى إليها زيادة معقدة فى التوتر ، ولكن الارتحاء الختامى يحقق فى الواقع لذة بقدر ما سبقه من توتر . وأما الاستثناء الثانى فيتعلق بمعمليات التفكيك dissociation والكبت refoulement ، التى تلعب دوراً غاية فى الأهمية فى تفسير التحليل النفسى للسلوك البشرى ، والتى تبدو مناقضة لفكرة أن السلوك يميل إلى أن يقيم من جديد وحدة الكائن العضوى ، أو إلى أن يبقى عليها . ولكن هنا أيضاً يكشف الفحص الأكثر تعمقاً عن أن إشباع الحاجة فى هذه الحالة إنما يتم فى اتجاه الدافع الأقوى ، ويعنى ذلك ، بصفة عامة ، إرضاء الحاجة إلى الأمن ، مما يحقق أكبر خفض ممكن للتوتر . وهذه العملية تشبه الظاهرة التشرىحية الخاصة بالتكيس أو التحوصل enkystement .

ومنذ حين ، ونحن نقدم مثالا لقانون تجربى « متاح للفهم » ، ذكرنا « قانون الأثر » . فالنجاح يؤدى إلى تكرار الاستجابة ، والفشل

يؤدي إلى استبعادها . والأثر الناتج عن « الإثابة » أو « العقاب » له مناظر في ميدان التحليل النفسي ، في « مبدأ اللذة » و « مبدأ الواقع » . (فرويد ١٩٣٦ ص ١٢) . ففي الميدانين ، نجد نفس الحجج التي تستهدف رد العقاب إلى الإثابة ، ورد مبدأ الواقع إلى مبدأ اللذة : فلا استجابة للعقاب ترجع إلى دافع أقوى يتعلق بالأمن ، ومن ثم فإنها تحقق خفصاً أتم للتوتر . وهكذا ينتهي كل من التحليل النفسي ونظرية التعلم إلى تصورين متشابهين عن الكف والصراع . فالمفاهيم التجريبية الخاصة « بالتعزيز » (وهو العمالية التي يتدعم بها الارتباط بين مثير واستجابة) و « بقوة العادة » ، تتفق إلى حد ما مع مفهوم التحليل النفسي عن « التثبيت » .

ولقد كرس التجريبيون الكثير من أبحاثهم لمسألة « تعميم العادة » بمعنى امتداد العادة إلى مواقف هي جديدة من الناحية التاريخية ، ولكنهما متكافئة من الناحية الوظيفية . ومن الواضح هنا أن الأمر ينطوي على تشابه قوى مع تصور السلوك في مفاهيم التحليل النفسي عن « العقدة » و « الطرح » *transfer* . ومصطلح « الطرح » نفسه مشتق بين الميدانين .

. وبوسعنا أن نمضى فى التدليل حتى التفاصيل . ولكننا اقتصرنا على بعض النقاط البارزة . فأية نتيجة نستخلص من ذلك ، أن لم تكن هى القول بأن أبحاثنا أجريت على مواد مختلفة ، وبتكنيكات مختلفة ، قد انتهت إلى مبادئ ، فى تفسير السلوك ، هى عمائاً متطابقة ؟

وإذا كان التمايز ما بين المنهج التجريبي والمنهج الكلينيكي ليس غير تعبير عن محاولة التلاؤم من جانب النفسانيين بإزاء موضوعات مختلفة، هى المسالك الجزئية فى حالة والمسالك الكلية فى الحالة الأخرى، فإن أقل ما يمكن أن يقال هو أن المنهجين يكمل أحدهما الآخر ، على نحو يحقق البحث المكتمل الملائم لحقل علم النفس . ولكن هانحن أولاء نقبين بين هذين الفرعين المختلفين، من حيث النشأة والاهتمامات وطرائق العمل ، نقبين وحدة مذهبية جذرية سواء من ناحية موضوع علم النفس أو من ناحية مبادئ تفسير السلوك .

* * *

وما دام الأمر كذلك ، أفليس من الحكمة أن ن فكر فيما يمكن أن يقدمه الكلينيكي والتجربي من عون كل منهما للآخر بدلاً من الإصرار على التجاهل المتبادل وعدم الثقة ؟

عندها يبدأ الكلينيكي بالثناء على التجريبيين . ولقد ظلت وقتاً طويلاً يغلبنى الشك بإزاء هذا الحلم العتيق لعلم النفس : حلم إقامة قوانين « تحليلية » بسيطة ، يتيح التأليف فيما بينها بعد ذلك تفسير الظواهر المعقدة . ضمن هذا للنظور يتحتم على قوانين التعلم ، التي أقامها التجريب ، استناداً إلى مسالك جزئية عند الإنسان والحيوان ، أن نقول يتحتم عليها أن تتيح تفسير تسقادات السلوك البشري المياني . ولقد كشف التقدم الملمى عما كان ينطوى عليه شكى من بعد عن الصعقة . فإني لأعترف عن طيب خاطر بما تنطوى عليه من قيمة كلينيكية الكثيرة من المبادئ التي أثبتتها الدراسة التجريبية للتعلم . وإني لا أعنى هنا المحاولات النظرية البحتة التي تستهدف سحب نظريات تجريبية معينة على السلوك البشري ، كنظرية الفعل للمعكس مثلاً أو بالأحرى « فلسفة ما وراء الفعل للمعكس » *métaréflexologie* . فالتشريط تكنيك طريف لتوضيح القوانين الأساسية في التعلم ؛ ولكن يبدو من المستحيل رد العادة إلى مجرد سلسلة من الأفعال المنعكسة الشرطية ،

أورد الشخصية إلى جمع من العادات . ولا يبدو لي أن المحاولات الحديثة ، التي قام بها علم نفس الأفعال المنعكسة لإقامة أفعال منعكسة شرطية من درجة متقدمة ^(١) ، قد اقتربت ، بكل ما وصلت إليه من نتائج ، إلى تفسير للسلوك البشرى يبعث على الرضى . (ج . حونالد هاريس ١٩٤٦ ص ٤٣٩) . ورأى أن بعض المبادئ التي من أصل تجريبي لها ولا شك تطبيق متناثر ومحدود ، ولكنه تطبيق عملي ومباشر على المادة الكلينيكية العيانية ، كما هو الحال مثلاً أثناء فحوص التحليل النفسى . ذلك أمر واضح ؛ فالكلينيكية تعمل في ظواهر معقدة ، ومن ثم يصعب عايتها أن تعزل وأن تمنهج مبادئ تفسيرية للسلوك . وبغير النظرة الكلينيكية لا نستطيع فهم السلوك البشرى واختلالاته ، ولكن هذه النظرة تعجز عن أن تمدنا بمبادئ يهيئها راسخة . ومن هنا نجد أن المفاهيم التجريبية المترابطة الخاصة بالتعميم والتميز تمدنا بتصورات ملائمة لفهم بعض الوحدات الكلية الكلينيكية . فكف اللبول الحارمية مثلاً يمكن أن ينتهى إلى كف كل ميل جنسى . وعلى العكس من ذلك فإن التعلم الذى يتحقق

(١) عادة ما يقف الأمر عند التفسير من الدرجة الثالثة .

(المرجعان) .

خلال علاج التحليل النفسى يتيح التمييز بين المواقف التى يباح فيها إرضاء الميول الجنسية والمواقف التى يحرم فيها هذا الإرضاء . وعلى ذلك فالكلينيكية فى حال يسمح لها بالإفادة من التجريب على هذه الفروض التى انتهت إليها الكلينيكية عبر أبحاثها الخاصة . ذلك هو جانب من فائدة الأبحاث « الموضوعية » المنصبة على مفاهيم التحليل النفسى ، وخاصة حين تتخذ هذه الأبحاث صورة التجريب الذى هو أكثر خصوصية من مجرد التناول الإحصائى للمعطيات الخاصة بالأحداث الماضية والمسالك الحالية . (سيرز Sears ١٩٤٣ و ١٩٤٦) . وثمة مشكلتان مترابطتان تنتميان إلى صميم أنثروبولوجيا التحليل النفسى ، ألا وهما التطبيع socialisation والصراع . إقامة « أنموذج حيوانى » للتطبيع يسمح بقبول السمات الأساسية لعملية التطبيع بصورة عامة ، وإن كانت هنالك اختلافات أساسية تميز التطبيع البشرى عن الأنموذج الحيوانى . (مورر وكلاكمورن ١٩٤٤ ص ٩٩) . ودراسة الصراع عند الحيوان ، بأكثر مما هى عليه عند الطفل ، إنما هى بما تنطوى عليه من أحكام تجريبية ، عفاية الدلالة بالنسبة إلى الكلينيكية . وليس فى وسعنا أن نتبع دقائق النظرية ، والتجارب ، والنتائج . فحسبنا الإشارة إلى حقيقة واحدة : فإن المنحنى الذى يمثل مقدار

مسالك التجنب avoidance gradient يصعد بأسرع مما يصعد منحني الاقتراب approach gradient . ويمكن التنبؤ ، والتجربة تؤيد ذلك : بأن سلوك الحيوان يصبح صراعياً في نقطة من المكان تتمثل في تقاطع المنحنيين (ميلار ١٩٤٤) . وبقدر ما تتعدد مواقف الصراع يكثر تسلسل المظاهر الكلينيكية . وإن المبدأ العام الذي يحسبه يتزايد الميل إلى التجنب بأسرع مما يتزايد الميل إلى الاقتراب ، إنما هو عظيم الأهمية في فهم الكف ، والصراع ، والقلق ، كما أنه ينطوي على تطبيقات كينيكية هامة . وتعلمنا الكلينيكية في ميدان التحليل النفسي أنه حين تصبح الحاجة الغريزية أكثر إلحاحاً فإن ذلك يستحث الأنا على تعزيز استجاباتها الدفاعية . فإذا ما وهنت ، على العكس ، هذه الحاجة الغريزية فإن الأنا تصبح أكثر استعداداً لأن تسمح بالإرضاء . (أنا فرويد ١٩٣٧ ص ١٨٤ - ١٦٥) . وتسمح المعدات التجريبية بصياغة ذلك في صورة مكانية : فإذا ازدادت القوة الدافعة لسلوك الاقتراب ، ازداد الكائن قرباً من هدفه ، ولكن نظراً لأن الكائن يزداد أيضاً اقتراباً من الخطر فإن ميولاً للتجنب ، أشد قوة ، تم تعبئتها . (ميلار وكلا كهورن ١٩٤٤ ص ٤٣٩) . وجملة القول أن الدراسات التجريبية تزود الدراسة الكلينيكية للسلوك بمبادئ واضحة

أكيدة . فهي تسمح بإيضاح وصل بعض التصورات ذات الأصل الكلينيكي . وهي تستخلص ، وستستخلص أكثر فأكثر قوانين يمكن تطبيقها في تفسير السلوك البشري العياني . وهكذا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن الإعداد التجريبي للباحث ، وبأن المعارف التجريبية ، لا غنى عنهما للكلينيكي .

وبالمثل فإن التجريبي لاغنى له عن الإعداد الكلينيكي ، لاولا عن المعارف الكلينيكية الواسعة ، وذلك لأسباب عديدة .

وأول هذه الأسباب هو أنه يستحيل التجريب عيانيا ، أى بدون أن نعرف على أى شئ سنجرّب . فالطريقة التجريبية تتضمن صياغة فروض للعمل . ومن أهم ما تضطلع به الكلينيكية الاستطلاع والتنقيب في مجالات البحث المختلفة ، وصياغة الفروض التي ستخضع للضبط التجريبي . فإن الأبحاث التجريبية على الصراع ما كان يمكن أن تقوم لولم تسبقها سنوات من الدراسات الكلينيكية وأبحاث التحليل النفسي . وتصور « النكوص » الذي تناوله التحليل النفسي بالدرس خاصة فيما يتعلق بالمبول وبالموضوع ، إنما كان نقطة بدء للتجريب على النكوص « الوسيلي » instrumentale (سيرز ١٩٤٣) . أكان من الممكن

إن تنشأ فكرة بحث في « أنماط السلوك العدوانى فى الأجواء الاجتماعية المصطنعة » (ليفين وليبيت وهوايت ١٩٣٩) لو لم يكتشف التحليل النفسى العلاقة ما بين الإيجاباى والعدوان ؟ إننا لنتلقى بالتحليل النفسى فى كل موضع من الأبحاث التجريبية المتصلة بالسلوك الفردى . وبعلم النفس الاجتماعى . والتجريب حين نحسن إعداده وتنفيذه يمكن أن يكون حاسماً ، ولكن ذلك فى علم النفس ، كما فى العلوم الأخرى ، لا يتأتى إلا فى مرحلة متقدمة من البحث ^(١) .

والتجريب ، فى الحل الثانى ، لا ينصب إلا على قطاعات محدودة من السلوك ، حتى ولو أتاح له اكتمال طرائقه أن يتناول المسالك الكلية . فثمة إذن ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المعطيات الكليينيكية ستظل تضطلع بدور هام فى بناء الوحدة الكلية ، وذلك على الأقل فيما يتعلق

(١) ولنصف لى ذلك ، أنه فى التجريب على المسالك البهرية المعقدة ، فإن ضبط العوامل الناجبة والمتغيرات إنما يتطلب الالتجاء إلى البحث الكليينيكى . ارجع مثلاً إلى ليفين وليبيت وهوايت ، ١٩٣٩ . نصف لى ذلك ، فى هذه الدراسة ، أن إقامة الوحدة الكلية للمعطيات المعقدة وغير المتجانسة لا يفسد حسب عن التطوير الإحصائى ، وإنما أيضاً عن التأويل الفهمى .

بالسلوك البشرى . فلا يمكن أن نتصور كيف تستطيع نظرية عامة عن السلوك أن تستغنى عن المعارف الكلينيكية المتصلة بالمسالك غير المشكّفة . « فعلم نفس السوية » في صورته النقية ليس غير خرافة .

وأخيراً إذا كان جوهر الروح الكلينيكية أن يتجه النفساني إلى الوحدة الكلية لاستجابات كائن مكتمل وعياني في اشتباكه بموقف حياة ، فإن هذه الروح تعد بذلك بمثابة مقوم للروح التجريبية . فالفكر التجريبي يميل إلى أن يعزل . ورجل العمل يميل أحياناً إلى اعتبار العمل ورجل العمل كعوامل ثابتة لا محل لإدخالها في الحسبان . قال لى طالب ذات يوم : « أريد أن يؤتى لى بالإنسان في قنينة » . ولكن هذه القنينة « المتخيلة » شأنها شأن العمل ، كلاهما بيئة عيانية ، وموقف حياة . وثمة مثل من شأنه أن يعين على فهم هذه الفكرة ، ونمى به « العصاب التجريبي » . فالوقائع التي كشف عنها بافلوف ، والتي لاحظها أو استحدثها آخرون من بعده ، تتلخص فيما يلي : إن الحيوان الذي يجري عليه التشريط ، والذي يتحتم عليه أن يضطاع بتمييزات يتزايد إمرافها من تجربة إلى أخرى ، يفقد ما أكتسبه عندما يتخطى عتبة بعينها ، فيذهب الانتظام عن سلوكه ، ويصبح عنيداً وعدائياً . ولن يفيدنا كثيراً أن نقول كما فعل بافلوف « بفعل منعكس غير

مقيد « *réflexe de liberté* » ، لا ولا أن نعارض الإثارة الدماغية بالكف الدماغى . فإذا تأملنا الموقف العياني برز لنا ثلاث سمات : الطابع المصطنع للبيئة البافلوفية ، والطابع الرتيب للآثار ، والطابع الشخصى للعلاقة ما بين الحيوان والجرب مما يشبه الطرح *transfert* الذى ينشأ بين المريض ومحله النفسى . فما عساها أن تكون دلالة العصاب التجريبي إذن ، إن لم تكن الدفاع ضد ترويض جد مسرف ، يحتمل عملية التأنيس *domestication* بأكثر مما تطيق ، على نحو ما نجده فى العصاب الإنسانى باعتباره اضطراباً فى التطبيع ؟ ومن هنا ، تبدو الاستجابة الشرطية لأعلى أنها سلوك بسيط ، أولى ، لا ولا طبيعى على الأخص ، وإنما على أنها سلوك ثرى التركيب ، بالغ التمايز ومصطنع على الأخص . (ليدل Liddell ١٩٤٤) . وليس فى ذلك ما يمنع التشريط بحال من أن يضىء القوانين الأساسية للتعليم ، وإن أفقده الكثير من أهميته كمصدر طبيعى فى السلوك التلقائى . ونصل إلى هذا التغير فى التأويل بقلبنا للمنظور ، أى بالارتداد عن تناول التجريبي إلى تناول الكلى والعيانى فى النزعة الكلينيكية الحقة .

...

وهكذا تستطيع النزعتان التجريبية والكلينيكية ، ليس فحسب أن تلتقيا وإنما أن تتبادلا العون أيضا . ويتضمن مشروع نظرية عامة في السلوك إجمالا يؤلف ما بين علم النفس التجريبي ، وعلم النفس الكلينيكي ، والتحليل النفسي ؛ فضلا عن علم النفس الاجتماعي ، والأثنولوجيا ، اللذين لم نلح على أهمية إسهامهما بالدرجة الكافية .

فما الذى يعنيه هذا الصراع بين التجريبيين والكلينيكين ؟ فهذا الصراع يبدو ، ضمن منظور من توحيد علوم النفس ، مجرد تعبير عن مرحلة ولت من تاريخ الفكر . ولم يكن مناص من هذا الصراع . فنذ نهاية القرن التاسع عشر تفرع علم النفس فروعاً مختلفة . فالنفسانيون ، المتباينون في تكوينهم واهتماماتهم ، لم يثق بعضهم ببعض ، وعلى الأخص جهل بعضهم البعض . ولكننا حين نسلخ هذا الصراع عن تنافس الأشخاص وعن خصومات المدارس ، فإننا لا نكشف أية واقعة « حقيقية » يمكن الاستناد إليها للتدليل على وجود تباين جذرى . وعلى النقيض من ذلك فإن الحركة السيكولوجية في السنوات العشر الأخيرة^(١) تكشف لنا عن واقعية وخصوبة

(١) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٤٩ . (الترجمان)

محاولات « التخطئ » والتوحيد . وليس من ظاهرة أبلغ في دلالتها من علم النفس الأمريكي الحديث : فإن البلد الذى أتاح وثبة خارقة للقياس النفسى ، وللدراسة التجريبية للسلوك ، هو نفسه الذى تكشف أكثر البلدان ترحيباً بالتحليل النفسى . ومن أكثر الاهتمامات إيجابية ، أن لم يكن أكثرها إيجابية على الإطلاق ، وأكثرها أصالة ، هذه المحاولة لتحقيق التكامل ما بين الدراسة التجريبية للتعلم والتحليل النفسى للسلوك البشرى . (هنت ١٩٤٤) . فإن هذا لمثل فريد على الحيوية والإبداع يثبت لنا ولا شك أننا أصبحنا فى سنة ١٩٤٧ أقل بعداً مما كنا عليه فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة إلى توحيد « علوم النفس » .

خلاصة

إن كثرة علوم النفس هي التي تثير مشكلة وحدة علم النفس .
وبعد التمييز ما بين علوم النفس « الطبيعية النزعة » وعلوم النفس
« الإنسانية النزعة » خطوة أولى في تبسيط المشكلة : ولكن علوم
النفس تتشابهك متداخلة في الطبيعية والإنسانية . والطبيعية والإنسانية
هما تصوران لا ينعمان بالثبات . فروح علم النفس المعاصر تولى أهمية
لهذا الاتجاه ولذلك . فالنزاع بينهما يعبر عن تخطيط عشوائي جماعي
تلمساً للطريق ، يعبر عن سعى إلى الواقع ؛ فما أبعد هذا النزاع عن أن
يكون مجرد اختيار يصدر عن دوافع شخصية .

وثمة - في مستوى البحث - طريقتان للعمل تناظران هذين
الاتجاهين الفلسفيين : طريقة علم النفس التجريبي وطريقة علم
النفس الكلينيكي .

فعلم النفس التجريبي والمقارن هو في مركز يتيح له تحقيق وحدة
علم النفس . فهو صارم . لأنه نظري وتجريبي . وهو عام لأنه

مقارن . ولكن تطبيقه عسير ومحدود فيما يتصل بالمسالك البشرية العيانية .

وعلم النفس الكلينيكي يتميز بالبحث المنهجي ، والمكتمل
مأمكن ، للحالات الفردية . وهو ليس علم النفسى المرضى ، ولكنه
يجمع ، فى دراسة واحدة ، ما بين دراسة السلوك واختلالاته .
والتحليل النفسى هو صورة من علم النفس الكلينيكي وصورة من
العلاج النفسى ، صورة تتميز خاصة بدراستها للطرح . وعلى الرغم مما
هنالك من تعارضات واضحة ، فإن علم النفس الكلينيكي وثيق
العلاقة بالقياس النفسى ؛ فالبحث الكلينيكي لا يستطيع الآن أن
يستغنى عن المقاييس ، كما أن تطبيق المقاييس لا يفتأ دائماً يستعين
بالروح الكلينيكية ، سواء عند اختيار المقاييس ، أو عند تطبيقها ،
أو تأويلها . واستجلاء الشخصية يستلزم الاستخدام الكلينيكي
للمقاييس ، أو الالتجاء إلى مقاييس الشخصية التى هى على وجه
التحديد « فحوص كينيكية » أكثر منها مقاييس بالمعنى القياسى
للفظ .

وتستند الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى علم النفس الكلينيكي

إلى مثل على أعلى جذيق فى أفقه. فإن المنهج الكلىنىكى هو أصلمح
منهج لدراسة السلوك البشرى العىانى.

فعلم النفس التجربى وعلم النفس الكلىنىكى لاىتمان فحسب،
ولنما هما أيضا يتلاقىان بشكل واضح. فعلم النفس بالنسبة إلى الواحد
وإلى الآخر، هو علم السلوك، على أن نفهم من السلوك جملة
الاستجابات ذات الدلالة، والى بها يضطلع الكائن الحى، فى
موقف، بخفض التوترات التى تهدد وحدته وأترانه. والتعارض
ما بين التفسىر الطبى والفهم السىكولوجى، ىرتد إلى التميز ما بين
القوانين المجردة والقوانين العىانية؛ وتطلىق هذه القوانين العىانية
فى تأویل المظىات هو وحده الذى ىتلىح فهم تعاقب الظواهر الفىزىائىة
أو السىكولوجىة. وأخىرا، فثمة اتفاق بارز ما بين تأویل السلوك فى
ضوء الدراسة التجربىة للتعلم وتأویل السلوك فى ضوء التحلىل النفسى.

فالتجربىة والكلىنىكىة فى علم النفس تتبادلان العون.
تضطلع الكلىنىكىة بصفة أساسىة بمهمة الاستطلاع والتطلىق. وتمثل
التجربىة مرحلة ختامىة للبعث العلمى. وما الصراع بىن علم النفس
التجربى وعلم النفس الكلىنىكى غىر مرحةقوت من تأرىخ علم النفس.

المراجع

- Achard (Marie). — *Évolution psychiatrique*, fasc. II, 1934.
- Aron (Raymond). — *Essai sur la théorie de l'histoire dans l'Allemagne Contemporaine, la philosophie critique de l'histoire*, Paris, Vrin, 1938.
- Canguilhem (Georges). — *Essai sur quelques problèmes concernant le normal et le pathologique*. Publications de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg, fasc. 100. Librairie « Les Belles-Lettres », Th. Méd., Strasbourg. 1943.
- Cannon (W. B.). — Organisation for physiological homeostasis, *Physiological Review*, IX, 399-431, 1929.
- Claparède (Édouard). — La Psychologie fonctionnelle, *Acta Psychologica*, 1936.
- Freud (Anna). — *Le moi et les mécanismes de défense*, traduction française, Paris, Presses Universitaires de France, 1949.
- Freud (Sigmund). — *Essais de psychanalyse*, traduction française, Paris, Payot, 1936.
- Guillaume (Paul). — La psychologie du comportement. In *La Vie mentale*, Encyclopédie française permanente, VIII, 80 08-11, 1938.
- *Psychologie Animale*, Paris, Armand Colin, 1940.

- *Introduction à la psychologie*, Paris, Vrin, 1942.
- Goldstein (Kurt)**. — L'analyse de l'aphasie et l'étude de l'essence du langage. *Journal de psychologie normale et pathologique*, 1933.
- Harriman (Ph. L.)**. — *Twentieth Century Psychology*, New York, The Philosophical Library, 1946.
- Harris (J. D.)**. — *Recent developments in conditioning*, in *Harriman*, 1946, 492-456.
- Hartmann (Heinz)**. — *Die Grundlage der Psychoanalyse*, Leipzig, Georg Thieme, 1927.
- Hull (C. L.)**. — *Principles of Behavior*, New-York, Appleton Century, 1943.
- Hunt (J. Mc. V.)**. — *Personality and the behavior disorders*, New-York, The Ronald Press Company, 1944.
- Jaspers (Karl)**. — *Psychopathologie générale*, traduction française, Paris, Alcan, 1933.
- Kinnon (D.W. Mac)**. — *The structure of personality*. Voir. J. Mc. V. Hunt, 1944, 348.
- Klein (D. B.)**. — Psychology's progress and the arm-chair taboo, *Psychological Review*, Vol. 49, 1942.
- Lagache (D.)**. — Jaspers et l'intelligibilité du psychique, *Bull. Fac. des Lettres*, Strasbourg, 1941.
- La compréhension et la causalité dans la psychologie en profondeur, *Bull. Fac. Lettres*, Strasbourg, 1942 a.
- L'emploi clinique des tests et le diagnostic du caractère, *Bull. Fac. Lettres*, strasbourg, 1942 b.

- La méthode clinique en psychologie humaine, Faculté des Lettres, Strasbourg, *Mélanges*, 1945.
- *La Jalousie Amoureuse*. I. — Les états de jalousie et le problème de la conscience morbide. II. — La jalousie vécue, Paris, Presses Universitaires de France, 1947.
- Les méthodes de psychologie humaine et leur application à l'étude des jeunes inadaptée. *Sauvegarde*, troisième année, No. 21, 1948.
- De l'aptitude au métier de psychologue, *Bulletin du Groupe de Psychologie de la Faculté des lettres*, No. 10, 1948 b.
- De la psychanalyse à l'analyse de la conduite. XI^e Congrès international de Psychologie. Pour paraître dans la *Revue Française de Psychanalyse*, 1949, No. 1.
- Psychologie clinique et méthode clinique. Pour paraître dans *L'Évolution Psychiatrique*, 1949, No. 1.
- Lewin (K.), Lippitt (R.) and White (R. K.) — Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally created « Social Climates », *Journal of Social Psychology*, vol. 10, 1939.
- Loosli-Usteri. — *Le Diagnostic individuel chez l'enfant au moyen du test Rorschach*, Hermann, 1938.
- Miller (N. E.). — *Experimental Studies of conflict*. Voir J. Mc V. Hunt, 431-465, 1944.
- Mowerer (O. H.) et Kluckhohn (Cl.). — *Dynamic theory of personality*. Voir Hunt, 69-138, 1944.

- Munn (N. L.). — *Psychology*, New-York Houghton Mifflin Company, 1946.
- Muller-Freienfels. — Les tendances principales de la psychologie allemande. *Recherches Philosophiques* 1931-1932, p. 312, 1931.
- Murchison (Carl). — *Psychologies of 1925*. Worcester, Clark University, series of psychology, 1930.
— *Psychologies of 1930*, id., 1930.
- Palmade (Guy). — Le "Thematic Apperception Test" (T.A.T.) *Annales Médico-Psychologiques*, I, 130-151, 1947.
- Piaget (Jean). — *La Représentation du monde chez l'enfant*, Paris, Alcan, 1926.
- Piéron (Henri). — *Psychology expérimentale*, Paris, Armand Colin, 1927.
- Richler (C. P.). — Biology of Drives, *The Journal of comp. and phys. Psychology*, 3, 129, 1947.
- Rorschach (Hermann). — *Psychodiagnostic*, traduction française, Paris, Presses Universitaires de France, 1947.
- Sartre (J. P.). — *Esquisse d'une théorie des émotions*, Paris, Hermann, 1939.
— *L'Imaginaire*, Paris, N. R. F., 1940.
- Sears (R. S.). — *Survey of objective studies of psychoanalytic concepts*, New-York, Social Science Research Council, 1943.

- Stern (William). — La psychologie de la personnalité et la méthode des tests, *Journal de Psychologie normale et pathologique*, 1928.
- *Allgemeine Psychologie auf personalistischer Grundlage*, 1935.
- Tilquin (A.) — *Le Behaviorisme*, Paris, Vrin, 1942.
- Wallon (H.). — *Psychologie appliquée*, Paris, Armand Colin, 1938.
- Science de la Nature et Science de l'Homme. La psychologie (*Revue de Synthèse*), 1931.
- *Les Origines du caractère chez l'enfant*, Paris, Boivin, 1933. (Nlle édition, Paris, Presses Universitaires de France, 1949).
- *De l'acte à la pensée*, Paris, Flammarion, 1942.
- Watson (J. B.). — *Behaviorism*, New-York, People's Institute Pub., 1924.

المحتويات

صفحة	
٥	وحدة علم النفس
٥٠	١ — موضوع علم النفس
٥٢	٢ — مناهج علم النفس
٥٧	٣ — نتائج علم النفس
٧١	خلاصة
٧٤	المراجع

